المنصة الاقتصادية

www.economyzone.net

العدد الحادي عشر
الأحد 16 أغسطس 2026
03 ربيــع الأول 1448 هـ

ملف خاص

فاطمة الصيرفي

قيادة سياحية بخبرة إعلامية ورؤية اقتصادية

"ألبا" ترسم مسار تحول الطاقة حتى 2050

البحرين وماليزيا تبحثان توظيف «الفورمولا 1» لتعزيز الحركة السياحية

"صندوق البحرين للسيولة" يرفع متوسط التداول اليومي 69%

أغلى مادة في العالم تساوي نحو 60 تريليون دولار للغرام

مراكش تستضيف قمة «AI-MEDX 2026»

احتياطيات قطر الأجنبية تسجل مستوى قياسياً عند 262.2 مليار ريال

النتائج المالية للشركات البحرينية عن النصف الأول من العام

الاقتصاد يواصل صناعة الفرص

مع إصدار العدد الجديد من **المنصة الاقتصادية** نؤكد مواصلة السير على النهج المهني الذي اخترناه منذ انطلاقتنا؛ نهج يقوم على تقديم **المحتوى الاقتصادي الموثوق، والتحليل الرصين،** والابتعاد عن الإثارة، مع التركيز على الحقائق والقراءة العميقة للمتغيرات الاقتصادية، بما يعزز وعي القارئ، ويقدم صورة متوازنة عن المشهد الاقتصادي في مملكة البحرين والمنطقة.

وخلال الأشهر الماضية، أثبت **الاقتصاد البحريني** أن قوة المؤسسات لا تقاس بغياب **التحديات**، وإنما بقدرتها على التعامل معها واستمرارها في تحقيق النتائج. فقد جاءت **النتائج المالية للنصف الأول** لتؤكد أن العديد من البنوك والشركات البحرينية تمكنت من المحافظة على مستويات جيدة من **الربحية والنمو**، بل إن عدداً منها سجل **نتائج قياسية**، رغم الظروف الأمنية الاستثنائية التي شهدتها المنطقة وما رافقها من اضطرابات.

لقد عكست هذه النتائج متانة **البيئة الاقتصادية** في مملكة البحرين، **وكفاءة إدارات الشركات**، وقدرتها على **إدارة المخاطر** والتكيف مع المتغيرات، كما أكدت أن الاستراتيجيات طويلة المدى، والحوكمة الرشيدة، والانضباط المالي، أصبحت عوامل رئيسية في تعزيز استدامة الأعمال والمحافظة على ثقة المستثمرين.

وفي هذا العدد، نسلط الضوء على إحدى الشخصيات التي كان لها دور بارز في مسيرة **القطاع السياحي** البحريني، مع ملف خاص عن وزيرة السياحة **فاطمة الصيرفي**، نستعرض فيه تجربتها المهنية، ورؤيتها لتطوير القطاع، ودورها في تنفيذ **استراتيجية البحرين السياحية 2022–2026**، التي أسهمت في تعزيز مكانة المملكة على خريطة السياحة الإقليمية والدولية، وتنويع المنتج السياحي، واستقطاب الاستثمارات، وتطوير الفعاليات، ورفع مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

ونحن ندخل عددًا جديدًا من مسيرة **المنصة الاقتصادية**، نجدد التزامنا بأن تبقى المصداقية والدقة والاحترافية هي الأساس الذي نبني عليه عملنا، وأن نستمر في تقديم محتوى اقتصادي يواكب طموحات البحرين، ويعكس حيوية اقتصادها، ويمنح القارئ قيمة حقيقية تستحق وقته وثقته.

موسى عساف

عكست النتائج المالية للشركات البحرينية للنصف الأول من العام متانة البيئة الاقتصادية وكفاءة الإدارة، وقدرتها على إدارة المخاطر والتكيف مع المتغيرات

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net

+973 3662 2618

في هذا العدد..

5 ملف العدد

- **تقرير خاص: فاطمة الصيرفي**
- السياحة البحرينية.. من التعافي إلى صناعة النمو

12 أخبـــار

- جهاز المساحة يفوز بجائزة عالمية عن منصته الجيومكانية
- "ألبا" ترسم مسار تحول الطاقة حتى 2050
- "الإسكان" تقلص إنجاز طلب ترميم المسكن من 20 إلى 5 أيام
- الجهاز الوطني للإيرادات يقلص مدة تسجيل وتحديث بيانات السلع

20 أسواق المال

- أرباح «البحرين للأسواق الحرة» تتراجع إلى 2.25 مليون دينار
- أرباح «التكافل الدولية» تقفز إلى 306 آلاف دينار في الربع الثاني
- «أرباح «البحرينية الكويتية للتأمين» ترتفع إلى 2.87 مليون دينار
- أرباح «سوليدرتي البحرين» تتراجع إلى 4.9 مليون دينار
- أرباح بنك البحرين الوطني إلى 22.5 مليون دينار في الربع الثاني
- أرباح مجموعة بنك ABC تتراجع إلى 111 مليون دولار
- مخصصات الائتمان تضغط على أرباح " ABC الإسلامي"
- بنك السلام يسجل أرباحاً قياسية بـ46.3 مليون دينار
- أرباح «الإثمار» تتراجع إلى 2.2 مليون دينار
- سيكو تسجل نمواً قوياً في أرباح الربع الثاني
- "صندوق البحرين للسيولة" يرفع متوسط التداول اليومي 69%
- الأجانب يرفعون استثماراتهم في الأسهم السعودية بأكثر من 10 مليارات ريال
- احتياطيات قطر الأجنبية تسجل مستوى قياسياً عند 262.2 مليار ريال

32 سياحة وسفر

- البحرين تعزز زخم القطاع السياحي وتوسع حضورها عالمياً
- البحرين وماليزيا تبحثان توظيف «الفورمولا 1» لتعزيز الحركة السياحية
- طائرة "سي 919" الصينية تنفذ أول رحلة تجارية دولية

34 تكنولوجيا

- مراكش تستضيف «AI-MEDx 2026» نوفمبر المقبل
- البحرين تستضيف «مستقبل التكنولوجيا المالية 2026» في أكتوبر

37 غـــــذاء

- أرباح «ترافكو» ترتفع 27% إلى 1.14 مليون دينار في النصف الأول
- أرباح «دلمون للدواجن» تتراجع 34.8% في النصف الأول
- "المطاحن" ترفع أرباحها 3% إلى 695 ألف دينار رغم قفزة التكاليف

39 معادن | **40 نفط وغاز** | **41 دراسات وتقارير**

42 ريادة أعمال | **43 مجتمع الأعمال** | **44 أخبار الشركات**

المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.

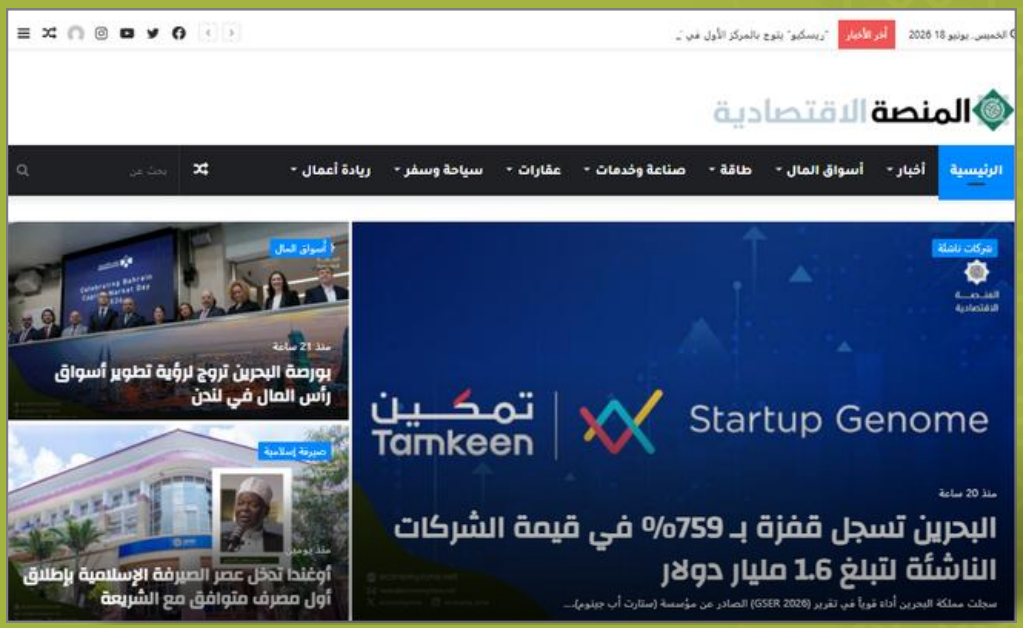

فاطمة الصيرفي.. من صناعة الصورة إلى صناعة الوجهة

خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

تعد فاطمة بنت جعفر الصيرفي واحدة من أبرز القيادات النسائية في القطاع الحكومي البحريني، حيث جمعت خلال مسيرتها المهنية بين الإعلام والاتصال الحكومي، والتخطيط الاستراتيجي، والتسويق، والإدارة التنفيذية، والعمل المصرفي، قبل أن تتولى حقيبة السياحة في مملكة البحرين عام 2022، لتقود مرحلة جديدة من تطوير القطاع السياحي باعتباره أحد المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي.

وجاء تعيينها وزيرة للسياحة في 13 يونيو 2022 في وقت كانت المملكة تدشن مرحلة تنفيذ استراتيجية البحرين السياحية 2022–2026، التي تستهدف تعزيز مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني، وتنويع المنتج السياحي، واستقطاب المزيد من الاستثمارات والزوار، بما يرسخ مكانة البحرين كوجهة سياحية إقليمية ودولية.

مسيرة مهنية متعددة المحطات

بدأت الصيرفي مسيرتها المهنية في القطاع المصرفي، حيث اكتسبت خبرة عملية في إدارة الاستثمارات والثروات. فقد عملت بين عامي 2005 و2007 في قسم توظيف الاستثمارات لدى بنك «كاليونت»، ثم انتقلت إلى مصرف إيدار بين عامي 2007 و2011 للعمل في قسم إدارة الثروات، كما عملت خلال عامي 2011 و2012 اختصاصية أولى في إدارة الثروات لدى شركة «مكتب العائلة»، وهو ما وفر لها قاعدة معرفية في مجالات الاستثمار والإدارة المالية.

وفي عام 2012 انتقلت إلى القطاع الحكومي، لتبدأ مرحلة جديدة اتسمت بالعمل في مجالات الاتصال والإعلام الحكومي. وشغلت في البداية منصب باحث أول في وزارة شؤون الإعلام، قبل أن تتولى رئاسة قسم الاتصال الحكومي، حيث أشرفت على إدارة مشاريع الاتصال والإعلام الاستراتيجية، وأسهمت في تطوير أدوات التواصل الحكومي وتعزيز التنسيق الإعلامي بين الجهات الرسمية.

ومع إنشاء مركز الاتصال الوطني، انتقلت إليه لتتولى منصبي مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي ومدير إدارة الاتصال والعلاقات الإعلامية، حيث قادت جهود إعداد وتنفيذ استراتيجية الاتصال الحكومية، وأشرفت على إدارة العلاقات الإعلامية مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى تنسيق الرسائل الإعلامية الحكومية وتعزيز التواصل مع مختلف أصحاب المصلحة.

> في الإعلام تبنى الرسالة، وفي السياحة تتحول هذه الرسالة إلى تجربة ووجهة ومنتج

من الاتصال الحكومي إلى السياحة

في عام 2019، انضمت الصيرفي إلى هيئة البحرين للسياحة والمعارض، حيث شغلت منصب مدير إدارة الاتصال والعلاقات العامة، قبل أن تتولى منصب مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، ثم رُقيت إلى نائب الرئيس التنفيذي للهيئة.

وخلال هذه المرحلة، شاركت في تطوير البرامج الترويجية للبحرين، وتعزيز حضورها في الأسواق السياحية المستهدفة، ودعم تنظيم المعارض والفعاليات الدولية، فضلاً عن المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطط الاستراتيجية الهادفة إلى رفع تنافسية القطاع السياحي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

وقد شكلت هذه التجربة محطة مفصلية في مسيرتها، إذ انتقلت من إدارة الاتصال الحكومي إلى قيادة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة، مستفيدة من خبرتها في التخطيط والتسويق والاتصال المؤسسي.

قيادة وزارة السياحة

وزارة السياحة
Ministry of Tourism

منذ توليها وزارة السياحة في يونيو 2022، تقود الصيرفي تنفيذ استراتيجية البحرين السياحية 2022–2026، التي تركز على تنويع المنتج السياحي، وتعزيز سياحة الأعمال والمعارض، وتطوير السياحة البحرية والثقافية والرياضية، ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات النوعية وزيادة متوسط إنفاق السائح ومدة إقامته.

كما أولت اهتماماً كبيراً بتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص، ودعم الفعاليات والمهرجانات، وتعزيز مكانة مركز البحرين العالمي للمعارض، إلى جانب الترويج للمملكة في الأسواق الإقليمية والدولية بوصفها وجهة تجمع بين التراث والثقافة والضيافة والفعاليات والأنشطة الترفيهية.

مؤهلات أكاديمية

تحمل فاطمة الصيرفي مؤهلات أكاديمية ومهنية تعكس اهتمامها بالإدارة والقيادة، إذ حصلت على:

- بكالوريوس إدارة الأعمال (تخصص التسويق) من جامعة ساندرلاند في المملكة المتحدة (2005).
- ماجستير إدارة التغيير من جامعة دي بول (DePaul University) في الولايات المتحدة الأمريكية (2012).
- شهادة تنفيذية في القيادة من جامعة بنسيلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

عضويات

إلى جانب مسؤولياتها التنفيذية، تشغل الصيرفي عضوية مجلس أمناء مجلس التعليم العالي، في إطار مساهمتها في دعم تطوير منظومة التعليم وربطها باحتياجات التنمية والاقتصاد.

رؤية تقوم على التكامل

تميزت مسيرة فاطمة الصيرفي بالتدرج بين قطاعات مختلفة، بدءاً من العمل المصرفي، مروراً بالإعلام والاتصال الحكومي، وصولاً إلى السياحة. وقد أسهم هذا التنوع في تكوين رؤية إدارية تجمع بين التخطيط الاستراتيجي، وبناء الهوية المؤسسية، والتسويق، وإدارة العلاقات، وهي عناصر أصبحت اليوم جزءاً أساسياً من تطوير القطاع السياحي، الذي لم يعد يعتمد على المقومات الطبيعية أو التاريخية فحسب، بل على القدرة على بناء تجربة متكاملة تعزز مكانة البحرين كوجهة سياحية واستثمارية جاذبة.

السياحة البحرينية..
من التعافي إلى صناعة النمو

تحول القطاع السياحي في البحرين خلال السنوات الأخيرة إلى أحد الروافد الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي، مستفيداً من توسع البنية التحتية السياحية، ونمو حركة الزوار، وتعدد الفعاليات والمعارض والمؤتمرات، إلى جانب توجه المملكة نحو تطوير منتجات سياحية أكثر تنوعاً وقدرة على جذب أسواق جديدة.

وشكل إطلاق استراتيجية السياحة 2022–2026 نقطة تحول في هذا المسار، إذ جاءت ضمن خطة التعافي الاقتصادي، وحددت أربعة أهداف رئيسية تتمثل في تعزيز مكانة البحرين كمركز سياحي عالمي، ورفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.4% بحلول 2026، وزيادة عدد الأسواق المستهدفة، وتنويع المنتج السياحي. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفاً باستقطاب 14.1 مليون زائر بحلول 2026، ورفع متوسط الإنفاق اليومي للسائح إلى 74.8 ديناراً، ومتوسط الإقامة إلى 3.5 ليلة.

واعتمدت الاستراتيجية على سبعة محاور رئيسية شملت السياحة البحرية، وسياحة الأعمال والمعارض والمؤتمرات، والسياحة الرياضية، والترفيهية، والعلاجية، والثقافية، إضافة إلى السياحة الإعلامية والسينمائية، في توجه يستهدف تقليل الاعتماد على نمط سياحي واحد وتحويل البحرين إلى وجهة متعددة التجارب على مدار العام.

وبعد أربعة أعوام تقريباً من إطلاقها، تكشف الأرقام عن تقدم واضح في تحقيق عدد من المستهدفات. فقد استقبلت البحرين خلال عام 2024 نحو 14.9 مليون زائر، متجاوزة بذلك قبل عامين المستهدف العددي الذي وضعته الاستراتيجية لعام 2026. كما سجلت المملكة 19.2 مليون ليلة سياحية، بمتوسط إقامة بلغ 2.9 ليلة، فيما وصل متوسط الإنفاق اليومي للزائر إلى 69.1 ديناراً، وبلغت إيرادات السياحة الوافدة نحو 1.9 مليار دينار.

وتزامن نمو الأعداد مع تطور نوعي في البنية التحتية والمنتج السياحي، وفي مقدمة ذلك مركز البحرين العالمي للمعارض الذي عزز قدرة المملكة على المنافسة في سياحة الأعمال والمؤتمرات، إلى جانب تطوير الواجهات والمشاريع البحرية، وتوسيع روزنامة المهرجانات والفعاليات الرياضية والترفيهية والثقافية، وتعزيز الاستفادة السياحية من المواقع التاريخية والتراثية.

وتواصل البحرين في الوقت ذاته تطوير السياحة البحرية، التي تمثل أحد المحاور الرئيسية للاستراتيجية. ومن المشاريع التي تعكس هذا التوجه مشروع «سما» في المحرق، الذي يقدم واجهة بحرية تجمع الأنشطة البحرية والرياضية والترفيهية، ضمن توجه أوسع للاستفادة من الطبيعة الأرخبيلية للمملكة وتحويل السواحل إلى جزء أساسي من التجربة السياحية.

ومع دخول الاستراتيجية عامها الأخير في 2026، ينتقل التحدي تدريجياً من زيادة أعداد الزوار إلى تعظيم القيمة الاقتصادية للسائح؛ خصوصاً أن المستهدف العددي تحقق مبكراً، بينما لا تزال هناك مساحة لرفع متوسط الإقامة من 2.9 ليلة إلى مستهدف 3.5 ليلة، ومتوسط الإنفاق من 69.1 إلى 74.8 ديناراً.

ومن هنا تبدو المرحلة المقبلة مرشحة للتركيز بصورة أكبر على استقطاب الأسواق الدولية ذات الإنفاق المرتفع، وزيادة مدة الإقامة، وتطوير السياحة البحرية وسياحة الأعمال والفعاليات، واستقطاب المزيد من الاستثمارات السياحية، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص.

وبعد أن كان السؤال عند إطلاق الاستراتيجية هو: كم سائحاً تستطيع البحرين استقطابه؟، فإن السؤال الأهم لما بعد 2026 سيكون: كيف تستطيع البحرين زيادة القيمة الاقتصادية لكل زائر وتحويل النمو السياحي إلى مساهمة أكبر وأكثر استدامة في الاقتصاد الوطني؟

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام والاتصال المؤسسي، وما يرافقها من توسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، تبرز أهمية الاستثمار في تطوير مهارات الكوادر الإعلامية وتمكينها من أدوات العمل الحديثة التي تسهم في تعزيز كفاءة الأداء وجودة المخرجات الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحافية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الالكتروني memainpr@gmail.com

جهاز المساحة يفوز بجائزة عالمية عن منصته الجيومكانية في مؤتمر Esri 2026

المنامة - المنصة الاقتصادية

حقق جهاز المساحة والتسجيل العقاري إنجازًا دوليًا جديدًا بعد فوزه بجائزة الإنجاز المتميز في نظم المعلومات الجغرافية (SAG Award 2026) ضمن قطاع السجل العقاري والمساحة، تقديرًا للمنصة الجيومكانية التي طورها الجهاز، وذلك خلال مؤتمر Esri User Conference 2026 في مدينة سان دييغو الأمريكية، بمشاركة أكثر من 18 ألف متخصص من أكثر من 100 دولة.

وتُعد الجائزة من أبرز الجوائز العالمية في مجال نظم المعلومات الجغرافية، وتمنح للمؤسسات التي تقدم حلولًا مبتكرة تسهم في تطوير البنية الرقمية وإدارة البيانات المكانية وفق أفضل الممارسات العالمية.

وأكد رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، المهندس باسم الحمر، أن هذا الإنجاز يعكس الدعم الذي يحظى به مسار التحول الرقمي والابتكار في مملكة البحرين، مشيرًا إلى أن الجائزة ثمرة جهود الكفاءات الوطنية التي عملت على تطوير المنصة الجيومكانية خلال العامين الماضيين، بما عزز مكانة المملكة في مجال التقنيات الجيومكانية.

وأوضح أن المنصة تعد أحد المشاريع الاستراتيجية للجهاز، إذ تسهم في تطوير البنية التحتية للبيانات الجيومكانية، وتمكين الجهات الحكومية من تبادل البيانات وتحديثها لحظيًا، بما يدعم التخطيط واتخاذ القرار ويرفع كفاءة العمل الحكومي.

وتوفر المنصة مجموعة متقدمة من الحلول التقنية، تشمل البيانات الجغرافية ثلاثية الأبعاد، والتوأمة الرقمية، والاستكشاف الميداني الافتراضي، وأدوات التحليل المكاني، والربط الإلكتروني المباشر، إلى جانب توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث وتحليل البيانات، بما يعزز الاستفادة من المعلومات المكانية في دعم التنمية المستدامة.

دراسة لـ "دراسات" توازن بين الكلفة والانبعاثات وأمن الإمدادات

"ألبا" ترسم مسار تحول الطاقة حتى 2050

المنامة - المنصة الاقتصادية

أنجز مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» دراسة استراتيجية شاملة لصالح شركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، تستشرف خيارات تحول الطاقة وإزالة الكربون في أكبر مصهر للألمنيوم ذي موقع واحد في العالم حتى عام 2050، في خطوة تستهدف تعزيز تنافسية الشركة واستدامتها على المدى الطويل.

وتحمل الدراسة عنوان «سبل التحول في الطاقة وإزالة الكربون في ألبا»، وتضع إطارًا استراتيجيًا متكاملًا لانتقال الشركة تدريجيًا نحو مزيج طاقة أكثر استدامة ومرونة وتنوعًا، مع مراعاة الطبيعة كثيفة الاستهلاك للطاقة في صناعة الألمنيوم، وما تشهده أسواق الطاقة العالمية من تحولات في الأسعار والإمدادات.

سيناريوهات تمتد حتى 2050

وتعتمد الدراسة على تقنيات نمذجة متقدمة وتحليل مجموعة من السيناريوهات المستقبلية حتى عام 2050، بهدف تقييم الخيارات المتاحة أمام «ألبا» في إدارة احتياجاتها من الطاقة، وقياس انعكاسات كل مسار محتمل على ثلاثة متغيرات رئيسية هي: التكاليف التشغيلية، والانبعاثات الكربونية، وأمن إمدادات الطاقة.

وتتناول الدراسة بدائل مصادر الطاقة المختلفة، وآليات التعاقد للحصول عليها، إلى جانب الحلول والتقنيات التي يمكن توظيفها ضمن مسار التحول، مع دراسة تأثير التطورات في أسواق الغاز الطبيعي المسال العالمية وأسواق الوقود المحلية وتقلبات الأسعار على الخيارات الاستراتيجية للشركة.

ويكتسب هذا الجانب أهمية خاصة بالنسبة لـ«ألبا»، بالنظر إلى ارتباط تنافسية صناعة الألمنيوم بصورة مباشرة بكفاءة استخدام الطاقة وتكلفتها واستقرار إمداداتها، ما يجعل قرارات الطاقة طويلة الأجل جزءًا رئيسيًا من استراتيجية الشركة الصناعية والمالية، وليس مجرد ملف بيئي.خارطة طريق للنمو المستدام

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ألمنيوم البحرين «ألبا» علي البقالي إن الدراسة تمثل خارطة طريق قيّمة لدعم النمو المستدام للشركة وتعزيز مرونتها على المدى الطويل.

وأوضح أن توصيات الدراسة تدعم التزام «ألبا» برفع كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مصادرها وخفض البصمة الكربونية، مشيرًا إلى أن ترجمة نتائجها إلى خطوات عملية من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للشركة عالميًا، بالتوازي مع دعم أهداف مملكة البحرين للتحول نحو **اقتصاد أكثر استدامة وانخفاضًا في الانبعاثات الكربونية.**

وتوفر الدراسة مجموعة من الرؤى والتوصيات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنويع مصادر الطاقة وتحسين الاستدامة المالية والتشغيلية، مع المحافظة على موثوقية واستقرار الإمدادات، بما يسمح للشركة بالموازنة بين أهداف خفض الانبعاثات ومتطلبات الإنتاج والتنافسية.

معادلة الكلفة والاستدامة وأمن الطاقة

من جانبه، قال مدير برنامج دراسات الطاقة والبيئة في مركز «دراسات» الدكتور عبدالله عيسى العباسي، الذي أشرف على الدراسة وقاد الفريق البحثي، إن منهجية العمل استندت إلى إطار نمذجة متقدم لتقييم سيناريوهات مستقبلية تمتد حتى عام 2050.

وأضاف أن الدراسة حللت تأثير بدائل مصادر الطاقة وآليات التعاقد والخيارات التقنية المختلفة على الكلفة والانبعاثات وأمن الإمدادات، مع إدخال تقلبات أسعار الغاز الطبيعي المسال ضمن المتغيرات التي تؤثر في السيناريوهات المستقبلية.

وتوفر هذه المقاربة أساسًا علميًا للمفاضلة بين البدائل المختلفة، بحيث لا يجري تقييم خيارات خفض الكربون بصورة منفصلة عن الجدوى الاقتصادية أو أمن الطاقة، وإنما ضمن معادلة متكاملة تجمع الكفاءة الاقتصادية والاستدامة واستقرار الإمدادات.

التحول في الطاقة كعامل تنافسي

وتشير الدراسة إلى انتقال ملف تحول الطاقة في الصناعات الكبرى من كونه هدفًا بيئيًا فقط إلى عنصر مؤثر في القرارات الاستثمارية والتشغيلية طويلة الأجل، خصوصًا في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة.

وبالنسبة لـ«ألبا»، تتيح السيناريوهات التي طورتها الدراسة تقييم أثر القرارات المرتبطة بمزيج الطاقة على هيكل التكاليف والانبعاثات والقدرة على تأمين احتياجات الإنتاج، بما يوفر للشركة قاعدة تحليلية لاتخاذ قرارات استراتيجية في بيئة عالمية تشهد تغيرات متسارعة في أسواق الطاقة ومتطلبات خفض الانبعاثات.

شراكة بين البحث والصناعة

وأكد الرئيس التنفيذي لمركز «دراسات» عبدالله محمد الأحمد أن التعاون مع «ألبا» يؤسس لشراكة استراتيجية طويلة الأمد مع إحدى أبرز الشركات الوطنية، ويعكس الدور الذي يمكن أن تؤديه الدراسات الاستراتيجية والبحث العلمي في دعم صنع القرار والاستعداد للتحولات المستقبلية.

وأشار إلى أن المركز يعمل على توظيف خبراته البحثية لدعم القطاعات الحيوية، بما يخدم التوجهات الوطنية ويرفع تنافسية الاقتصاد البحريني واستدامته.

ويعزز إنجاز الدراسة توجه «دراسات» نحو توسيع شراكاته البحثية والاستشارية مع الشركات والمؤسسات في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا في ملفات تحول الطاقة والاستدامة والحوكمة البيئية.

وفي الوقت نفسه، تمنح الدراسة «ألبا» إطارًا طويل الأجل للتعامل مع أحد أكثر المتغيرات تأثيرًا في مستقبل صناعة الألمنيوم، عبر الانتقال من تقييم خيارات الطاقة بصورة منفردة إلى بناء سيناريوهات تمتد لعقود وتوازن بين خفض الانبعاثات، وكفاءة التكلفة، واستقرار الطاقة، والحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

فوربس: حسام بن الحاج عمر ضمن أقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختارت فوربس الشرق الأوسط حسام بن الحاج عمر، الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة، ضمن قائمة أقوى 100 رئيس تنفيذي في الشرق الأوسط لعام 2026، التي تضم نخبة من أبرز القيادات التنفيذية في مختلف قطاعات الأعمال بالمنطقة.

ويأتي الاختيار في وقت تواصل فيه مجموعة البركة، تحت قيادة بن الحاج عمر، تنفيذ خططها الاستراتيجية وتطوير عملياتها في أسواقها المختلفة، مع التركيز على تعزيز التكامل بين وحداتها المصرفية والاستفادة من انتشارها الجغرافي لدعم نمو الأعمال.

وخلال فترة توليه منصب الرئيس التنفيذي، ركزت المجموعة على تعزيز التنسيق بين بنوكها التابعة، وتسريع مبادرات التحول والتطوير، وتنويع مصادر الإيرادات، إلى جانب تطوير الخدمات المصرفية بما يواكب المتغيرات في قطاع الخدمات المالية والصيرفة الإسلامية.

ويعكس اختيار بن الحاج عمر ضمن قائمة فوربس حضور القيادات المصرفية العاملة من البحرين على مستوى المنطقة، فيما تواصل مجموعة البركة تطوير نموذج أعمالها وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مع التركيز على تحقيق نمو مستدام وتطوير منتجاتها وخدماتها المصرفية الإسلامية.

حسام بن الحاج عمر

"الإسكان" تقلص إنجاز طلب ترميم المسكن من 20 إلى 5 أيام

آمنة الرميحي

المنامة – المنصة الاقتصادية

طورت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في البحرين إجراءات خدمة طلب ترميم المسكن، عبر تحويل عملية التحقق من بيانات المواطنين من إجراء يدوي إلى إلكتروني مؤتمت بالكامل، في خطوة تستهدف تسريع دراسة الطلبات ورفع كفاءة الخدمات الإسكانية.

وبموجب الإجراء الجديد، تقلصت مدة إنجاز الخدمة من 20 يوم عمل إلى 5 أيام فقط، بانخفاض قدره 75%، مع التوجه لتحقيق التحول الإلكتروني بنسبة 100% في إجراءات الخدمة.

وقالت وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني، آمنة الرميحي، إن إعادة هندسة الإجراء تأتي ضمن جهود الوزارة لتبسيط الإجراءات الداخلية ورفع كفاءتها، بما ينعكس على سرعة إنجاز معاملات المواطنين ويوفر تجربة أكثر سلاسة ووضوحًا للمستفيدين.

ويعتمد المسار المطوّر على أربع مراحل، تبدأ بدخول المواطن إلى الخدمة باستخدام المفتاح الإلكتروني وتقديم طلب الترميم، ثم تدقيق الطلب من المختصين، والتحقق إلكترونيًا من البيانات، وصولًا إلى اتخاذ القرار النهائي بقبول الطلب أو رفضه ضمن إجراء مؤتمت.

ويأتي تطوير الخدمة ضمن برنامج حكومي أوسع لإعادة هندسة الخدمات، حيث جرى توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، فيما خضعت نحو 800 خدمة لعمليات تطوير وإعادة هندسة في قطاعات مختلفة.

وتستند عمليات التطوير إلى ملاحظات ومقترحات المستفيدين عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى «تواصل»، إلى جانب ملاحظات المستثمرين وتقارير المتسوق السري، بهدف رفع كفاءة الإجراءات وتحسين تجربة المستفيد ودعم مسار التحول الرقمي الحكومي.

الجهاز الوطني للإيرادات يقلص مدة تسجيل وتحديث بيانات السلع

رنا فقيهي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن الجهاز الوطني للإيرادات تطوير خدمة تسجيل أو تحديث بيانات السلع، في خطوة تستهدف تسريع إنجاز الطلبات وتبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المنتجين والمستوردين الخاضعين للمتطلبات ذات الصلة.

وتتيح الخدمة تقديم طلبات تسجيل منتجات جديدة ضمن قائمة السلع، أو تحديث بيانات المنتجات المسجلة، إلكترونيًا عبر بوابة الجهاز، فيما أسهمت إعادة هندسة الإجراءات في تقليص مدة إنجاز الطلب من 30 يوم عمل إلى 7 أيام فقط.

وجاء خفض المدة نتيجة تبسيط عمليات المراجعة والاعتماد واختصار مسار الخدمة، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتسهيل الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

وأكدت رنا إبراهيم فقيهي، الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات، أن تطوير الخدمة يعكس نهج الجهاز في تحقيق التوازن بين كفاءة الإجراءات وتيسير الامتثال، وتمكين المسجلين من استيفاء متطلبات تسجيل وتحديث بيانات السلع بسرعة ومرونة أكبر.

وأشارت إلى أن الجهاز يواصل تطوير خدماته بما يلبي احتياجات المسجلين ويوفر تجربة أكثر سهولة وفاعلية، وفق أفضل الممارسات في تقديم الخدمات الحكومية.

ويأتي تطوير الخدمة ضمن برنامج أوسع لإعادة هندسة الخدمات الحكومية في البحرين، حيث جرى توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، خضعت 800 خدمة منها للتطوير وإعادة الهندسة، في إطار دعم التحول الرقمي ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

التضخم السنوي في المدن المصرية يرتفع إلى 14.9% خلال يوليو

ارتفع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 14.9% خلال يوليو 2026 مقارنة بـ 14.3% في يونيو، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في ظل استمرار تأثير الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة الدعم.

وأظهرت البيانات أن معدل التضخم السنوي على مستوى الجمهورية بلغ 13% مقارنة بيوليو 2025، فيما تراجعت أسعار الطعام والمشروبات في المدن بنسبة 0.6% على أساس شهري، لكنها ظلت أعلى بنحو 8% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتوقع محللين أن يتراوح معدل التضخم بين 14.6% و16.3% خلال يوليو، في حين رجح محللون أن تنعكس الزيادة الأخيرة في أسعار الكهرباء على بيانات التضخم لشهر أغسطس.

ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه مصر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والذي يتضمن رفعًا تدريجيًا لدعم الوقود والكهرباء، وهو ما أسهم في بقاء الضغوط التضخمية رغم تراجعها عن المستويات القياسية المسجلة سابقًا.

وكان معدل التضخم السنوي قد بلغ ذروته عند 38% في سبتمبر 2023، قبل أن يتراجع تدريجيًا بدعم من برنامج الإصلاح الاقتصادي، إلا أن تأثير سنة الأساس وقرارات تعديل الأسعار الحكومية أعادا دفع المعدل إلى الارتفاع خلال الأشهر الأخيرة.

الصادرات الكويتية غير النفطية تتجاوز 481 مليون دينار في الربع الثاني

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إصدار 4,989 شهادة منشأ للصادرات المحلية غير النفطية خلال الربع الثاني من عام 2026، بقيمة إجمالية بلغت 481.6 مليون دينار كويتي، في مؤشر يعكس استمرار نمو النشاط التصديري وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأوضحت الوزارة أن دول مجلس التعاون الخليجي استحوذت على الحصة الأكبر من الصادرات، بإجمالي 4,381 شهادة وقيمة بلغت 351.8 مليون دينار، تلتها الدول العربية بـ591 شهادة بقيمة 23.1 مليون دينار، فيما سجلت صادرات الاتحاد الأوروبي والأمريكيتين 15 شهادة بقيمة 106.8 مليون دينار.

وأكدت الوزارة مواصلة جهودها لتسهيل إجراءات إصدار شهادات المنشأ، بما يدعم تنافسية المنتجات الكويتية ويفتح أسواقًا جديدة أمامها، مشيرة إلى أن بعض الصادرات لا تتطلب إصدار شهادة منشأ، وبالتالي لا تشملها هذه الإحصاءات.

وتتنوع الصادرات الكويتية غير النفطية بين الغازات الصناعية، والمواد الغذائية، ومنتجات الألبان، والبولي إيثيلين، والزيوت المكررة، والأكسجين الطبي، والقضبان النحاسية، والعبوات الزجاجية والكرتونية، وغيرها من المنتجات الصناعية.

التضخم في السعودية يستقر عند 1.8%.. والإيجارات تواصل الضغط على الأسعار

سجل معدل التضخم السنوي في السعودية 1.8% خلال يوليو 2026، ليستقر عند المستوى نفسه للشهر الثالث على التوالي، مع استمرار تكاليف السكن والإيجارات في تصدر العوامل الدافعة لارتفاع أسعار المستهلكين، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وأظهرت البيانات ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 1.8% مقارنة بيوليو من العام الماضي، فيما سجل المؤشر زيادة شهرية محدودة بلغت 0.2% مقارنة بيونيو 2026.

ويشير استقرار المعدل السنوي لثلاثة أشهر متتالية إلى بقاء الضغوط التضخمية في المملكة ضمن نطاق محدود نسبيًا، رغم استمرار ارتفاع أسعار السكن وبعض السلع والخدمات.

السكن أكبر محرك للتضخم

وتصدر قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى قائمة المجموعات الأكثر ارتفاعًا، مسجلًا زيادة سنوية بنسبة 4.2%.

وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصورة رئيسية بارتفاع الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 4.3%، لتواصل الإيجارات لعب الدور الأكبر في تشكيل مسار التضخم السعودي.

وساهم قسم السكن بمفرده بنحو 0.8 نقطة مئوية من معدل التضخم السنوي البالغ 1.8%، أي ما يعادل نحو 44% من المعدل الإجمالي.

الأغذية ترتفع 1.5%

وسجلت أسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعًا سنويًا بنسبة 1.5%، لتكون ثاني أكبر مساهم في التضخم بنحو 0.3 نقطة مئوية.

كما ارتفعت أسعار النقل بنسبة 1.4%، ما أضاف ضغوطًا أخرى إلى تكاليف المعيشة خلال يوليو.

وفي مجموعة أخرى من السلع والخدمات، ارتفع قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع والخدمات الأخرى بنسبة 2.9%، مدفوعًا بقفزة أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 11.1%.

وسجلت المجوهرات والساعات ارتفاعًا لافتًا بنسبة 12% على أساس سنوي، في حين ارتفعت أسعار الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 2.4%، متأثرة بزيادة أسعار عروض العطلات 3.7%.

الملابس والأثاث تتحرك عكس الاتجاه

وفي المقابل، شهدت بعض المجموعات انخفاضات سنوية ساهمت في الحد من الضغوط على المؤشر العام.

وتراجعت أسعار الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.5%، فيما انخفضت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 0.4%.

ويعكس هذا التباين اختلاف مصادر التضخم داخل الاقتصاد السعودي؛ إذ تتركز الضغوط بصورة أكبر في البنود المرتبطة بالسكن والخدمات وبعض السلع الأساسية، مقابل تراجع الأسعار في مجموعات استهلاكية أخرى.

التضخم الشهري يرتفع 0.2%

وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 0.2% في يوليو مقارنة بيونيو.

وجاءت الزيادة الشهرية بالتزامن مع ارتفاع أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.9%، ما يؤكد استمرار هذا المكون في قيادة حركة الأسعار على المستويين السنوي والشهري.

وبقاء التضخم عند 1.8% للشهر الثالث على التوالي يعكس استقرارًا نسبيًا في المستوى العام للأسعار، إلا أن استمرار الإيجارات في الارتفاع يجعل قطاع السكن العامل الأبرز الذي يستحق المراقبة خلال الأشهر المقبلة، خصوصًا مع مساهمته بنحو نصف التضخم السنوي المسجل في المملكة.

47 ألف شركة جديدة في السعودية خلال النصف الأول من 2026

شهدت السعودية تأسيس نحو 47 ألف شركة جديدة خلال النصف الأول من عام 2026، في مؤشر يعكس استمرار نمو قطاع الأعمال والجهود المبذولة لتسهيل تأسيس ومزاولة الأنشطة الاقتصادية في المملكة.

وبحسب المركز السعودي للتنافسية والأعمال، جرى تقديم نحو 2.9 مليون خدمة للمنشآت الاقتصادية خلال الفترة، شملت قيد نحو 87 ألف مؤسسة وتوثيق 3,490 متجرًا إلكترونيًا.

ويقدم المركز عبر 21 فرعًا في 16 مدينة ومنصته الرقمية نحو 4,800 خدمة بالتكامل مع 80 جهة حكومية، تشمل تأسيس الشركات، والسجلات التجارية، والتراخيص، وفتح ملفات المنشآت، إلى جانب الخدمات الضريبية والزكوية.

وأشار المركز إلى تنفيذ نحو 1,000 إصلاح تشريعي وإجرائي وتقني أسهمت في تحسين كفاءة بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية المملكة، التي تقدمت إلى المرتبة 13 عالميًا والثالثة بين دول مجموعة العشرين في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2026 الصادر عن IMD.

ويواصل المركز العمل على معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص وتطوير الخدمات الحكومية المرتبطة بالأعمال، بما يدعم تنافسية الاقتصاد السعودي ويعزز جاذبية بيئة الاستثمار.

التجارة السعودية توقف وكالة سيارات وتغرمها أكثر من 8 ملايين ريال

أعلنت وزارة التجارة السعودية إيقاف إحدى وكالات السيارات ومنعها من استيراد المركبات، إلى جانب فرض غرامة مالية عليها بقيمة 8.12 مليون ريال، بعد ثبوت مخالفتها نظام الوكالات التجارية وعدم التزامها بحقوق المستهلك وخدمات ما بعد البيع.

وأوضحت الوزارة أن التحقيقات كشفت عن 175 مخالفة، شملت عدم توفير قطع الغيار، وعدم تقديم مركبات بديلة للعملاء خلال فترات الصيانة، إلى جانب الإخلال بالالتزامات المتعلقة بضمان الجودة وخدمات ما بعد البيع.

وأكدت أنها باشرت متابعة أوضاع المستهلكين المتضررين، وضمان حصولهم على التعويضات المستحقة وتوفير السيارات البديلة، كما استدعت الشركة المصنعة لمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية، والالتزام بحملات الاستدعاء، إضافة إلى البدء في نقل الوكالة إلى وكيل جديد بعد التأكد من جاهزيته لتقديم الخدمات وفق المعايير المطلوبة.

وشددت وزارة التجارة على أنها ستواصل تطبيق العقوبات النظامية بحق أي وكيل يخل بالتزاماته تجاه المستهلكين، مؤكدة أن حماية حقوق المستهلك والارتقاء بجودة خدمات ما بعد البيع تمثلان أولوية رئيسية.

من جانبها، أكدت زينب خميس، المدير العام لشركة "سبرينج"، أن تجربة الحصول على التأمين لا تزال معقدة في كثير من الأسواق، معتبرة أن "سور" تقدم حلاً رقمياً قابلاً للتوسع يعيد تشكيل تجربة العملاء، معربة عن ثقتها بقدرة فريق الشركة على تحقيق أثر ملموس في البحرين والتوسع إقليمياً.

وتعتزم "سور" توظيف الاستثمار في تطوير قدرات منصتها، وتوسيع شراكاتها مع شركات التأمين، وتحسين تجربة المستخدم، إلى جانب تعزيز حضورها في السوق البحريني واستكشاف فرص التوسع في أسواق المنطقة، في ظل النمو المتسارع لاعتماد الحلول الرقمية في قطاع الخدمات المالية.

أرباح «البحرين للأسواق الحرة» تتراجع إلى 2.25 مليون دينار في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت شركة مجمع البحرين للأسواق الحرة تراجع صافي أرباحها بنسبة 24.8% خلال النصف الأول من 2026، متأثرة بالظروف الجيوسياسية التي انعكست على أداء الشركة خلال الأشهر الستة الأولى من العام.

وسجلت الشركة صافي ربح بلغ 2.248 مليون دينار بحريني خلال الأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026، مقارنة مع 2.990 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بانخفاض قيمته نحو 742 ألف دينار.

وتراجعت ربحية السهم الأساسية إلى 15.80 فلسًا، مقابل 21.02 فلسًا في النصف الأول من العام السابق.

كما انخفض مجموع الدخل الشامل بنسبة 32.6% ليصل إلى 2.403 مليون دينار، مقارنة مع 3.567 مليون دينار في الفترة المقابلة.

وأظهرت النتائج تسارع الضغوط على الربحية خلال الربع الثاني، إذ هبط صافي الربح بنسبة 64.5% إلى 460.2 ألف دينار، مقابل 1.297 مليون دينار في الربع الثاني من 2025.

وتراجعت ربحية السهم الفصلية إلى 3.23 فلس، مقارنة مع 9.12 فلس في الفترة المقابلة.

كما سجل مجموع الدخل الشامل للربع الثاني انخفاضًا بنسبة 71.5% إلى نحو 396.8 ألف دينار، مقابل 1.392 مليون دينار في الربع الثاني من العام الماضي.

وتشير هذه الأرقام إلى أن الجزء الأكبر من الضغط على نتائج النصف الأول تركز خلال الربع الثاني، إذ شكلت أرباح الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو نحو 20% فقط من إجمالي أرباح الشركة خلال النصف الأول.

وعلى مستوى المركز المالي، بلغت موجودات الشركة 43.761 مليون دينار في نهاية يونيو 2026، بانخفاض 7% عن 47.032 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2025.

كما تراجعت حقوق المساهمين بنسبة 6.8% إلى 43.624 مليون دينار، مقابل 46.821 مليون دينار في نهاية العام الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالله حسن بوهندي إن نتائج النصف الأول تأثرت بعدد من

عبدالله حسن بوهندي

الظروف الجيوسياسية، إلا أن الشركة حافظت على مرونتها التشغيلية وواصلت التركيز على إدارة التكاليف وتعزيز الكفاءة في مختلف أعمالها.

وأشار إلى أن التحديات الأخيرة أظهرت متانة المنظومة المؤسسية والاقتصادية في مملكة البحرين وقدرتها على التعامل مع المستجدات واحتواء آثارها، إلى جانب الإجراءات الحكومية الداعمة لاستمرارية النشاط الاقتصادي وحماية القطاعات الحيوية.

وأكد بوهندي أن الشركة ستواصل تطوير أدائها التشغيلي والاستفادة من الفرص المتاحة لتعزيز محفظتها الاستثمارية، بالتوازي مع تبني سياسات تستهدف دعم الاستدامة المالية وتحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

وتكشف نتائج النصف الأول عن تفاوت واضح بين الربعين؛ فاستنادًا إلى الأرقام المعلنة، بلغت أرباح الربع الأول نحو 1.79 مليون دينار، قبل أن تنخفض إلى نحو 460 ألف دينار في الربع الثاني، ما يعكس حجم التأثير الذي تعرض له الأداء خلال الفترة الأخيرة.

أرباح «التكافل الدولية» تقفز إلى 306 آلاف دينار في الربع الثاني

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجلت شركة التكافل الدولية نموًا قويًا في أرباحها خلال الربع الثاني من 2026، إذ ارتفع صافي الربح العائد للمساهمين بعد الضريبة بنسبة 72% على أساس سنوي ليصل إلى 306 آلاف دينار بحريني، مقابل 178 ألف دينار في الفترة ذاتها من 2025.
وارتفع العائد على السهم إلى 3.61 فلس مقابل 2.10 فلس، فيما زاد الدخل الشامل العائد للمساهمين بنسبة 122% إلى 331 ألف دينار.
وسجلت اشتراكات التكافل المثبتة نموًا بنسبة 16% خلال الربع الثاني لتبلغ 8.49 مليون دينار، بينما ارتفعت تكاليف التكافل المتكبدة بنسبة 2% إلى 6.30 مليون دينار.
وعلى مستوى النصف الأول، ارتفع صافي الربح العائد للمساهمين بنسبة 23% إلى 736 ألف دينار، مقارنة بـ600 ألف دينار في الفترة المقابلة، فيما بلغت اشتراكات التكافل المثبتة 16.39 مليون دينار، بنمو 16%.
وبلغ إجمالي أصول الشركة 46.997 مليون دينار بنهاية يونيو 2026، بزيادة 1% مقارنة بنهاية 2025، بينما بلغت حقوق الملكية 12.396 مليون دينار.
وقال إبراهيم الريس، رئيس مجلس إدارة التكافل الدولية، إن الشركة حققت أداءً جيدًا رغم استمرار التحديات الإقليمية، مشيرًا إلى أن النتائج الإيجابية لمحفظة الاستثمارات والسياسة الاستثمارية المنضبطة والمتنوعة أسهمت بصورة رئيسية في دعم الأداء المالي.
من جانبه، أكد عصام الأنصاري، الرئيس التنفيذي للشركة، أن النتائج تعكس النهج المنضبط في إدارة الأعمال، مع مواصلة التركيز على أفضل ممارسات الاكتتاب وإدارة المخاطر ورفع الكفاءة التشغيلية، إلى جانب تطوير حلول تكافلية تلبي احتياجات العملاء.

أرباح «البحرينية الكويتية للتأمين» ترتفع إلى 2.87 مليون دينار في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

حققت الشركة البحرينية الكويتية للتأمين صافي ربح بعد الضريبة عائدًا إلى المساهمين بقيمة 2.873 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 7% مقارنة مع 2.685 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، فيما ارتفعت ربحية السهم إلى 19 فلسًا مقابل 18 فلسًا.
وسجل إجمالي الدخل من الأقساط نموًا قويًا بنسبة 37% ليصل إلى 77.32 مليون دينار، بما يعكس استمرار توسع أعمال الشركة، فيما ارتفعت إيرادات التأمين 9% إلى 60.75 مليون دينار.
كما نما صافي دخل الاستثمار 19% إلى 3.73 مليون دينار، في حين تراجعت نتائج خدمات التأمين إلى 1.09 مليون دينار نتيجة ارتفاع حجم المطالبات.
وانخفض الدخل الشامل 37% إلى 1.82 مليون دينار، متأثرًا بتراجع مكاسب القيمة العادلة للاستثمارات.
وخلال الربع الثاني، ارتفع صافي الربح 6% إلى 1.154 مليون دينار، بينما نمت إيرادات التأمين إلى 31.4 مليون دينار، وصعد صافي دخل الاستثمار 22% إلى 1.91 مليون دينار.
وارتفع إجمالي موجودات الشركة 44% إلى 355.52 مليون دينار بنهاية يونيو، نتيجة ارتفاع المبالغ المستردة من مطالبات إعادة التأمين.
وقال الرئيس التنفيذي الدكتور عبدالله سلطان إن النتائج الإيجابية تحققت رغم ارتفاع تكاليف المطالبات، خصوصًا في التأمين الصحي، إلى جانب مطالبات الفيضانات في قطاع الممتلكات والهندسة بالكويت، مشيرًا إلى أن الإجراءات الاستراتيجية في محفظة تأمين المركبات أسهمت في تعزيز الأداء التشغيلي.

أرباح «سوليدرتي البحرين» تتراجع إلى 4.9 مليون دينار.. واشتراكات التكافل تقفز 31%

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت سوليدرتي البحرين تراجع صافي الربح العائد إلى المساهمين بنسبة 18% خلال النصف الأول من 2026، ليبلغ 4.909 مليون دينار بحريني، مقابل 5.968 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما سجلت أعمال التكافل نموًا ملحوظًا مع ارتفاع الاشتراكات المحصلة بنسبة 31%.

وأرجعت الشركة انخفاض أرباح الأشهر الستة الأولى بصورة رئيسية إلى تسجيل دخل استثماري غير متكرر خلال الربع الثاني من 2025، ما رفع قاعدة المقارنة مع نتائج العام الجاري.

وتراجع العائد الأساسي والمخفض للسهم خلال النصف الأول إلى 17.24 فلس، مقابل 31.49 فلس في الفترة المقابلة من 2025.

وفي المقابل، قفز إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين بنسبة 99% ليصل إلى 5.242 مليون دينار، مقارنة مع 2.635 مليون دينار في النصف الأول من العام الماضي.

وعلى مستوى الربع الثاني منفردًا، بلغ صافي الربح العائد إلى المساهمين 3.076 مليون دينار، بانخفاض 35% عن 4.710 مليون دينار في الفترة نفسها من 2025.

وبلغ العائد الأساسي والمخفض للسهم 13.67 فلس، مقارنة مع 24.09 فلس في الربع المقابل.

ورغم انخفاض صافي الربح، ارتفع إجمالي الدخل الشامل العائد إلى المساهمين بنسبة 129% خلال الربع الثاني إلى 3.039 مليون دينار، مقابل 1.328 مليون دينار قبل عام.

وسجل إجمالي صافي الربح والفائض 3.318 مليون دينار في الربع الثاني، بانخفاض 27% على أساس سنوي، فيما بلغ خلال النصف الأول 5.657 مليون دينار، متراجعًا 8% عن 6.146 مليون دينار في الفترة المقابلة.

وبرز نمو اشتراكات التكافل كأحد المؤشرات الرئيسية في نتائج الشركة، إذ ارتفعت الاشتراكات المحصلة خلال النصف الأول بنسبة 31% لتصل إلى 53.027 مليون دينار، مقابل 40.462 مليون دينار في الفترة ذاتها من 2025، بزيادة تتجاوز 12.5 مليون دينار.

لكن أداء الربع الثاني أظهر تراجعًا محدودًا بنسبة 3% في الاشتراكات إلى 26.066 مليون دينار، مقارنة مع 26.808 مليون دينار قبل عام.

وأظهرت النتائج تحسن أداء صندوق حاملي الوثائق، إذ سجل صافي فائض قدره 242 ألف دينار في الربع الثاني، مقارنة بعجز بلغ 151 ألف دينار في الفترة المقابلة من 2025.

وعلى مستوى النصف الأول، ارتفع صافي فائض الصندوق إلى 748 ألف دينار، مقابل 178 ألف دينار قبل عام، ما يعني نموه بأكثر من أربعة أضعاف.

وعلى صعيد المركز المالي، تراجع إجمالي أصول سوليدرتي البحرين بنسبة 11% إلى 185.643 مليون دينار بنهاية يونيو 2026، مقابل 208.261 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2025.

كما انخفضت حقوق الملكية المنسوبة إلى المساهمين بنسبة 2% إلى 53.681 مليون دينار، مقارنة مع 54.666 مليون دينار في نهاية العام الماضي.

وقال رئيس مجلس الإدارة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني إن نتائج الربع الثاني تعكس قدرة الشركة على المحافظة على أداء تشغيلي مستقر في ظل التحديات الجيوسياسية الراهنة، موضحًا أن مقارنة الأرباح مع العام الماضي تأثرت بالدخل غير المتكرر المسجل في 2025.

وأكد أن مجلس الإدارة سيواصل التركيز على التوجهات الاستراتيجية للشركة وتعزيز معايير الحوكمة بما يدعم تحقيق نمو مستدام للمساهمين والعملاء.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لسوليدرتي جواد محمد إن نتائج النصف الأول تعكس استقرار أعمال الشركة واتزان أدائها المالي والتشغيلي، مؤكدًا استمرار العمل على تطوير الأعمال وتعزيز استدامتها وتبني أفضل الممارسات.

وأشار إلى إصدار الشركة تقرير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لعام 2025، الذي يستعرض جهودها في تطوير الكوادر البشرية والحوكمة المؤسسية والمسؤولية المجتمعية ودمج مبادئ الاستدامة في عملياتها.

وتظهر نتائج النصف الأول صورة متباينة لأداء الشركة؛ إذ جاء تراجع صافي الربح متأثرًا بعامل استثنائي رفع أرباح فترة المقارنة، في مقابل نمو قوي في اشتراكات التكافل وتحسن فائض صندوق حاملي الوثائق، وهما مؤشران يرتبطان بصورة أكبر بأداء النشاط التأميني الأساسي.

أرباح بنك البحرين الوطني تقفز 16% إلى 22.5 مليون دينار في الربع الثاني

هالة يتيم

عثمان أحمد

المنامة – المنصة الاقتصادية

حقق بنك البحرين الوطني (NBB) صافي ربح عائد للمساهمين بقيمة 22.5 مليون دينار خلال الربع الثاني من 2026، مسجلًا أرباحًا قياسية لهذه الفترة ونموًا بنسبة 16% مقارنة مع 19.4 مليون دينار في الربع المماثل من 2025، مدفوعًا بشكل رئيسي بارتفاع صافي إيرادات الفوائد وقوة الأنشطة المصرفية الأساسية.

وارتفع إجمالي الدخل الشامل خلال الربع الثاني بنسبة 168% إلى 37.3 مليون دينار، فيما بلغت ربحية السهم 10 فلوس مقابل 9 فلوس قبل عام.

وخلال النصف الأول، سجل البنك صافي ربح بقيمة 43.1 مليون دينار، بانخفاض معلن نسبته 9%، نتيجة استفادة الفترة المقارنة من مكسب استثنائي لمرة واحدة. وباستبعاد البنود غير المتكررة، ارتفع صافي الربح المعدل 10% على أساس سنوي.

وأظهرت الميزانية العمومية استمرار النمو، إذ ارتفع إجمالي الأصول 2% إلى 6.37 مليار دينار، مع نمو القروض والسلفيات 6% وودائع العملاء 12% مقارنة بنهاية 2025.

وفي ضوء الأداء المالي، اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية مرحلية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم، تعادل 10 فلوس للسهم وبإجمالي 22.6 مليون دينار، رهناً بموافقة الجهات الرقابية.

وقالت هالة علي حسين يتيم، رئيس مجلس إدارة البنك، إن النتائج تعكس مرونة واستقرار البنك وقوة نموذج أعماله وإدارته للمخاطر، مؤكدة أن المجموعة تدخل النصف الثاني باستراتيجية تركز على النمو المنضبط وقوة الميزانية وخلق قيمة مستدامة للمساهمين.

من جانبه، قال عثمان أحمد، الرئيس التنفيذي للمجموعة، إن الأرباح التشغيلية نمت 31% خلال الربع الثاني، مشيرًا إلى استمرار توسع أعمال المجموعة، إلى جانب الاستثمار في الكفاءات، حيث تمت ترقية 124 موظفًا خلال الفترة.

ناجي بلقاسم

أرباح مجموعة بنك ABC تتراجع إلى 111 مليون دولار رغم نمو الدخل التشغيلي 5%

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجلت مجموعة بنك ABC أرباحًا صافية موحدة عائدة إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة 111 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض نسبته 27% مقارنة مع 152 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، متأثرة بارتفاع مخصصات الخسائر الائتمانية وغياب تحصيلات استثنائية سجلتها في العام السابق، رغم استمرار نمو النشاط الأساسي للمجموعة.

في المقابل، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 5% ليبلغ 697 مليون دولار، مدعومًا بنمو الإيرادات الأساسية والانضباط في إدارة التكاليف.

وعلى مستوى الربع الثاني، تراجع صافي الربح إلى 59 مليون دولار مقابل 76 مليون دولار في الفترة نفسها من 2025، فيما انخفضت ربحية السهم إلى 0.016 دولار. ورغم ذلك، ارتفع الدخل التشغيلي الفصلي بنسبة 4% إلى 353 مليون دولار، وقفز إجمالي الدخل الشامل إلى 165 مليون دولار بزيادة 67%، مدعومًا بتحسن القيمة العادلة لمحفظة الأوراق المالية.

وأكدت المجموعة أنها تتبع نهجًا حذرًا في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية والجيوسياسية، مع مواصلة تعزيز إدارة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.

وخلال النصف الأول، بلغ إجمالي الدخل الشامل العائد إلى مساهمي الشركة الأم 92 مليون دولار، بانخفاض 64%، متأثرًا بتراجع الأرباح وتقلبات القيمة العادلة للأوراق المالية وأسعار الصرف، فيما بلغت ربحية السهم 0.030 دولار مقارنة مع 0.046 دولار قبل عام.

وعلى صعيد المركز المالي، تراجعت موجودات المجموعة بنسبة 6% إلى 46.9 مليار دولار نتيجة تقلبات قصيرة الأجل في إدارة الأصول والمطلوبات، بينما ارتفعت القروض والسلف بنسبة 4% منذ نهاية 2025. كما حافظ البنك على قاعدة رأسمالية وسيولة قوية، مع معدل رأس مال من المستوى الأول بلغ 15.5%، ونسبة تغطية سيولة عند 267%، وهي مستويات تفوق المتطلبات الرقابية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة ناجي بلقاسم أن الأعمال الأساسية للمجموعة أظهرت مرونة رغم ارتفاع حالة عدم اليقين، مشيرًا إلى استمرار التركيز على الإدارة الحصيفة للمخاطر، وتعزيز الخدمات المصرفية الرقمية وإدارة النقد والمدفوعات.

وتتوقع المجموعة مواصلة مراقبة التطورات الاقتصادية والجيوسياسية خلال النصف الثاني من العام، مع الحفاظ على قوة الميزانية العمومية ودعم العملاء، مؤكدة أن تكلفة المخاطر وجودة الائتمان ستظلان العاملين الرئيسيين المؤثرين في نتائجها خلال الفترة المقبلة.

تراجع 40.3% إلى 16.1 مليون دولار

مخصصات الائتمان تضغط على أرباح " ABC الإسلامي"

حماد حسن

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجل بنك ABC الإسلامي أرباحًا صافية بلغت 16.1 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض 40.3% مقارنة مع 26.9 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، نتيجة ارتفاع مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ورغم تراجع الأرباح، واصل البنك تحقيق نمو في نشاطه التشغيلي، إذ ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 3.2% إلى 92.5 مليون دولار، فيما نما صافي الدخل العائد إلى أشباه حقوق الملكية بنسبة 7.9%.

وجاء الضغط الرئيسي على الأرباح من تحول المخصصات إلى 8.2 مليون دولار خلال النصف الأول، مقابل استرداد مخصصات بقيمة 2.9 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي، بينما ظلت المصروفات التشغيلية مستقرة عند 5.1 مليون دولار.

وعلى مستوى الربع الثاني، انخفض صافي الربح إلى 6.8 مليون دولار مقابل 12.4 مليون دولار قبل عام، فيما أكد العضو المنتدب حمّاد حسن أن الأداء التشغيلي ظل متماسكًا، وأن البنك يواصل اتباع سياسة متحفظة في إدارة المخاطر مع الحفاظ على ميزانية عمومية قوية.

وواصل البنك توسيع أعماله، إذ ارتفع إجمالي الموجودات إلى 3.47 مليار دولار بنهاية يونيو 2026، بنمو 6.1% منذ نهاية العام الماضي، كما زادت تمويلات المرابحة والإجارة والمشاركة بنسبة 13.8% إلى 1.94 مليار دولار، في حين تراجعت الاستثمارات إلى 1.48 مليار دولار.

وحافظ البنك على مستويات رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 33.1%، ونسبة رأس المال من الفئة الأولى 32.6%، مؤكداً استمرارية أعماله وخدماته رغم التحديات الجيوسياسية، مع التركيز خلال النصف الثاني من العام على تعزيز المرونة التشغيلية والمحافظة على استقرار المركز المالي.

وتعكس النتائج استمرار نمو النشاط الأساسي للبنك، إلا أن ارتفاع مخصصات الائتمان ظل العامل الرئيسي وراء تراجع صافي الأرباح خلال النصف الأول من 2026.

بنك السلام يسجل أرباحاً قياسية بـ46.3 مليون دينار في النصف الأول

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجل بنك السلام مستوى قياسيًا في أرباحه خلال النصف الأول من عام 2026، إذ ارتفع صافي الربح العائد إلى ملاك البنك بنسبة 23.8% إلى 46.3 مليون دينار بحريني (122.8 مليون دولار)، مقارنة مع 37.4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، مدعومًا بنمو أعماله الأساسية وتنويع مصادر الإيرادات.
كما ارتفع العائد على السهم إلى 13 فلسًا مقابل 10.4 فلس، فيما زاد إجمالي الدخل الشامل العائد إلى الملاك بنسبة 6% ليصل إلى 44.1 مليون دينار.
وخلال الربع الثاني، حقق البنك أرباحًا صافية بلغت 23.2 مليون دينار، بارتفاع 23.3% على أساس سنوي، مدفوعة بالاستحواذ الاستباقي على أدوات الدخل الثابت، والإدارة الحصيفة للأصول والخصوم، وتحسين الكفاءة التشغيلية، فيما قفز إجمالي الدخل الشامل إلى 34.4 مليون دينار بزيادة 135.6%.
وعلى صعيد المركز المالي، ارتفعت إجمالي الأصول بنسبة 6.8% إلى 8.6 مليار دينار بنهاية يونيو، فيما نمت ودائع العملاء بنسبة 3.2% إلى 5.65 مليار دينار، مع استقرار محفظة التمويلات عند 4.07 مليار دينار، وارتفاع حقوق الملكية إلى 471.8 مليون دينار. كما حافظ البنك على قاعدة رأسمالية قوية، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 23.6%.
وأكد الرئيس التنفيذي للمجموعة، رفيق النايض، أن استراتيجية تنويع الإيرادات أسهمت في تحقيق أرباح أكثر استدامة، مشيرًا إلى استمرار التركيز خلال النصف الثاني من العام على إدارة المخاطر، وتعزيز كفاءة توظيف رأس المال، وتنمية العلاقات مع العملاء. بدوره، أكد رئيس مجلس الإدارة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني أن متانة نموذج الأعمال والحوكمة الرشيدة تدعمان استمرار النمو، مع الحفاظ على التوازن بين التوسع والانضباط في إدارة المخاطر.

أرباح «الإثمار» تتراجع إلى 2.2 مليون دينار.. وودائع العملاء تدعم قاعدة التمويل

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجل بنك الإثمار صافي ربح عائدًا إلى المساهمين بلغ 2.2 مليون دينار بحريني خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض 21.4% مقارنة مع 2.8 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، متأثرًا بانخفاض معدلات الأرباح التي ضغطت على هوامش الربحية في عملياته الخارجية.
كما تراجع إجمالي صافي الربح إلى 6.4 مليون دينار مقابل 7.1 مليون دينار قبل عام، بينما انخفض صافي ربح الربع الثاني العائد إلى المساهمين إلى 800 ألف دينار مقارنة مع 1.47 مليون دينار في الفترة المقابلة.
وفي المقابل، واصل البنك تعزيز قاعدة تمويله، إذ ارتفع إجمالي شبه حقوق الملكية بنسبة 6.5% إلى 1.40 مليار دينار بنهاية يونيو، مدفوعًا بنمو ودائع العملاء وتحسين هيكل التمويل، بما دعم مستويات السيولة.
وأكد رئيس مجلس الإدارة الأمير عمرو الفيصل أن البنك حافظ على ربحيته رغم تحديات السوق، مستفيدًا من مرونة نموذج أعماله واستمرار تطوير أنشطته الأساسية في البحرين وباكستان. كما أوضح الرئيس التنفيذي ميسان المسقطي أن الإدارة ركزت على خفض تكلفة التمويل، وتنمية الودائع، وتعزيز كفاءة الميزانية العمومية، بما يخفف أثر انخفاض معدلات الأرباح ويدعم تحقيق عوائد مستدامة.
وتعكس النتائج استمرار الضغوط على الربحية بسبب تراجع هوامش العمليات الخارجية، مقابل تحسن قاعدة التمويل واستقرار السيولة، وهو ما يمنح البنك أساسًا لمواصلة تنمية أعماله خلال الفترة المقبلة.

ترفع أصولها المدارة إلى 8.9 مليار دولار

سيكو تسجل نمواً قوياً في أرباح الربع الثاني

عبدالله كمال

نجلاء الشيراوي

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلنت سيكو ش.م.ب. (م)، المرخصة من مصرف البحرين المركزي كبنك جملة تقليدي، نتائجها المالية الموحدة للربع الثاني والنصف الأول من عام 2026، مسجلة أداءً قوياً خلال الربع الثاني ونمواً ملحوظاً في الأصول تحت الإدارة.

وارتفع صافي الربح الموحد العائد للمساهمين خلال الربع الثاني بنسبة 48% إلى 2.2 مليون دينار بحريني، مقارنة بـ1.5 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2025، مدعوماً بارتفاع صافي الدخل من الأنشطة الاستثمارية وتحسن أداء الأسواق المالية. كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 17% إلى 6.7 مليون دينار، فيما بلغت ربحية السهم 5.51 فلس.

وعلى مستوى النصف الأول من العام، بلغ صافي الربح 2.8 مليون دينار، بانخفاض 3% مقارنة بـ2.9 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، متأثراً بتراجع صافي الدخل من الرسوم، في حين ارتفع صافي إيرادات الاستثمار بنسبة 19% إلى 2.5 مليون دينار.

وقال عبدالله كمال، رئيس مجلس إدارة سيكو، إن أداء المجموعة يعكس قوة وتنوع أنشطتها وقدرتها على مواكبة ظروف السوق، مشيراً إلى التعافي القوي في الإيرادات مقارنة بالربع الأول، مع مواصلة توفير الفرص الاستثمارية للعملاء والالتزام بإدارة المخاطر.ة

من جانبها، أكدت نجلاء الشيراوي، الرئيس التنفيذي لمجموعة سيكو، أن النتائج الإيجابية والنمو المتواصل في الأصول المدارة يعكسان ثقة العملاء وكفاءة الاستراتيجية الاستثمارية. وارتفعت الأصول تحت الإدارة إلى 8.9 مليار دولار، مدعومة بصافي تدفقات قوية، تركزت في استراتيجيات الدخل الثابت والأسهم.

كما أطلقت سيكو المالية خلال الربع الثاني صندوق سيكو الخليجي للتوزيعات في السعودية، في خطوة تعزز حضورها في السوق الخليجية.

البحرين تطرح سندات تنمية حكومية بـ200 مليون دينار بعائد 7%

أعلنت بورصة البحرين فتح باب الاكتتاب المباشر أمام المستثمرين البحرينيين وغير البحرينيين في الإصدار رقم 48 من سندات التنمية الحكومية، بحجم إجمالي يبلغ 200 مليون دينار بحريني، وبعائد ثابت قدره 7% سنويًا.

ويبدأ الاكتتاب عبر السوق الأولية في بورصة البحرين يوم الأربعاء 12 أغسطس 2026، بناءً على الدعوة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، الذي يتولى إصدار السندات نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

ويمكن للمستثمرين تقديم أوامر الاكتتاب من خلال الوسطاء المسجلين في بورصة البحرين، على أن يستمر الطرح حتى الخميس 13 أغسطس. ويفتح الاكتتاب يوم الأربعاء من الساعة 9:30 صباحًا حتى 1:00 ظهرًا، فيما يستمر يوم الخميس من 9:30 حتى 11:00 صباحًا.

وحددت البورصة الحد الأدنى للاكتتاب عند 500 سند، بقيمة اسمية تبلغ دينارًا بحرينيًا واحدًا للسند، ما يعني أن الحد الأدنى للاستثمار يبلغ 500 دينار.

وتبلغ مدة الإصدار عامين، تبدأ في 17 أغسطس 2026 وتنتهي في 17 أغسطس 2028، فيما يبلغ العائد الثابت 7% سنويًا، مع صرف الفوائد كل ستة أشهر في 17 فبراير و17 أغسطس من كل عام، على أن تبدأ أول دفعة في 17 فبراير 2027.

ومن المتوقع إدراج السندات في بورصة البحرين في 31 أغسطس 2026، بما يتيح للمستثمرين تداولها في السوق الثانوية بعد الإدراج.

وتعد سندات التنمية الحكومية أداة دين يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين، التي تقدم ضمانًا مباشرًا للإصدار.

"صندوق البحرين للسيولة" يكمل 10 أعوام ويرفع متوسط التداول اليومي 69%

أعلنت سيكو مرور عشر سنوات على تأسيس صندوق البحرين للسيولة، الذي تتولى إدارته منذ يونيو 2016، بعد عقد أسهم خلاله الصندوق في دعم السيولة وتعميق السوق وتنشيط التداولات في بورصة البحرين.

وتأسس الصندوق بهدف تعزيز كفاءة السوق عبر توفير السيولة على جانبي العرض والطلب للأوراق المالية المدرجة، بما يساعد على تقليص الفارق بين أسعار الشراء والبيع وتحسين تنفيذ الصفقات ورفع كفاءة التداول، إلى جانب استهداف عوائد للمستثمرين تتماشى مع مستويات السوق.

وأظهرت البيانات التي أعلنتها سيكو ارتفاع المتوسط اليومي لقيمة التداولات في بورصة البحرين بنسبة 69%، من نحو 638 ألف دينار بحريني خلال الفترة الممتدة من 2011 وحتى إطلاق الصندوق في يونيو 2016، إلى نحو 1.08 مليون دينار منذ تأسيسه وحتى تاريخه.

كما ساهم صندوق البحرين للسيولة بنحو 24% من إجمالي قيمة التداولات في بورصة البحرين خلال فترة عمله، وهو ما يعكس حضوره المباشر في نشاط السوق ودوره في توفير سيولة مستمرة للأوراق المالية المدرجة.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة لأعمال إدارة الأصول والاستثمارات الخاصة في سيكو علي مرشد إن النتائج التي حققها الصندوق خلال العقد الماضي تعكس أهمية التعاون بين مختلف أطراف السوق في تطوير سوق رأس المال البحرينية.

وأضاف أن الصندوق أسهم منذ تأسيسه في تعزيز السيولة وعمق السوق وتنشيط التداول، مثمنًا دعم مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين والمستثمرين المؤسسين للصندوق، ومشيرًا إلى أن هذا التعاون شكّل عنصرًا رئيسيًا في استمرارية الصندوق ونجاحه.

ويؤدي صندوق البحرين للسيولة دورًا قريبًا من آليات صناعة السوق، عبر تعزيز وجود أوامر البيع والشراء وتقليل الفجوات السعرية، وهو ما يساهم في تحسين قابلية تداول الأسهم ورفع كفاءة التسعير، خصوصًا في الأسواق التي تسعى إلى توسيع قاعدة المستثمرين وزيادة النشاط المؤسسي.

ويتوافق دور الصندوق مع أهداف خطة تطوير أسواق رأس المال في بورصة البحرين 2026–2028 «ارتقاء»، التي تركز على تعزيز السيولة، وتطوير أنشطة صناعة السوق، ورفع كفاءة السوق، بما يدعم تنافسية سوق رأس المال في المملكة على المدى الطويل.

ويمثل استمرار الصندوق لعشر سنوات نموذجًا لأدوات دعم السيولة التي يمكن أن تساهم في تحسين بنية السوق تدريجيًا، فيما تظل زيادة أحجام التداول واتساع قاعدة المستثمرين وتعميق السوق من العوامل الأساسية اللازمة لتعزيز جاذبية بورصة البحرين أمام المستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين.

BIBF يجدد اعتماد دبلوم التمويل الإسلامي عند المستوى التاسع لخمس سنوات

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF) نجاح إعادة التحقق من مؤهل الدبلوم المتقدم في التمويل الإسلامي (ADIF)، واستمرار تسكينه على المستوى التاسع في الإطار الوطني للمؤهلات لمدة خمس سنوات، في خطوة تعكس استمرارية جودة البرنامج ومواءمته مع احتياجات قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي.

ويضع المستوى التاسع الدبلوم ضمن أعلى مستويات المؤهلات المهنية المعترف بها في الإطار الوطني للمؤهلات، بما يعكس مستوى المعارف والمهارات المتقدمة التي يقدمها البرنامج للعاملين في القطاع المالي.

ومنذ إطلاقه في عام 2013، نجح البرنامج في تدريب أكثر من ألف موظف في المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، مستهدفاً العاملين في القطاع وحديثي الانضمام إليه، إلى جانب الراغبين في تطوير مساراتهم المهنية في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي.

وقال الدكتور أحمد الشيخ، الرئيس التنفيذي لمعهد BIBF، إن الدبلوم يعد من أقدم المؤهلات المهنية في قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي على مستوى العالم، مشيراً إلى أنه أسهم منذ إطلاقه في تطوير الكفاءات داخل البحرين وخارجها، ويوفر للمشاركين فهماً متكاملاً لقطاعات التمويل الإسلامي المصرفية وغير المصرفية.

وأضاف أن إعادة التحقق من المؤهل تؤكد استمرار جودته وارتباطه باحتياجات القطاع وقيمته المهنية، مؤكداً تطلع المعهد إلى البناء على ما حققه البرنامج ومواصلة دعم نمو قطاع التمويل الإسلامي وتطوره.

ويواصل BIBF تطوير مؤهلاته وبرامجه بما يواكب متطلبات سوق العمل، ويسهم في تعزيز تنافسية قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين.

تغطية صكوك السلم الحكومية في البحرين بنسبة 264%

أعلن مصرف البحرين المركزي تغطية الإصدار رقم 304 من صكوك السلم الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل، التي يصدرها المصرف نيابة عن حكومة مملكة البحرين، بنسبة بلغت 264%، ما يعكس قوة الطلب على الإصدار.

وتبلغ القيمة الإجمالية للصكوك 50 مليون دينار بحريني، بفترة استحقاق تمتد 91 يومًا، تبدأ في 12 أغسطس 2026 وتنتهي في 11 نوفمبر 2026.

وبلغ العائد المتوقع 5.29%، مقارنة بعائد قدره 5.22% للإصدار السابق الصادر في 8 يوليو 2026، بارتفاع قدره 7 نقاط أساس.

ويأتي الإصدار ضمن أدوات التمويل الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل التي يطرحها مصرف البحرين المركزي، ويوفر من خلالها أدوات استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الأجانب يرفعون استثماراتهم في الأسهم السعودية بأكثر من 10 مليارات ريال خلال أسبوع

سجلت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب في السوق الرئيسية لـ"تداول السعودية" ارتفاعًا بنحو 10.28 مليار ريال (2.74 مليار دولار) خلال الأسبوع المنتهي في 6 أغسطس 2026، لتصل إلى 448.16 مليار ريال، مدفوعة بزيادة استثمارات المؤسسات الأجنبية والمحافظ المدارة، وفق التقرير الأسبوعي الصادر عن تداول السعودية.

وأظهر التقرير أن قيمة ملكية المؤسسات الأجنبية ارتفعت إلى 370.56 مليار ريال، فيما زادت قيمة المحافظ المدارة إلى 16.87 مليار ريال، كما ارتفعت استثمارات المستثمرين الأجانب الاستراتيجيين إلى 48.4 مليار ريال.

وفي المقابل، ارتفعت القيمة السوقية لملكية المستثمرين السعوديين بنحو 68.99 مليار ريال خلال الأسبوع، لتبلغ 9.009 تريليون ريال، بما يمثل 94.51% من إجمالي الأسهم المصدرة، مدعومة بزيادة استثمارات الجهات الحكومية والشركات والأفراد.

كما سجلت ملكية المستثمرين الخليجيين نموًا بقيمة 1.33 مليار ريال لتصل إلى 75.48 مليار ريال، فيما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق الرئيسية بنحو 80.61 مليار ريال لتبلغ 9.533 تريليون ريال بنهاية الأسبوع.

بعد طلبات اكتتاب قوية

بنك الرياض يرفع إصدار صكوك الشريحة الأولى إلى 10 مليارات ريال

أعلن بنك الرياض إتمام طرح صكوك رأس مال إضافي من الشريحة الأولى مقومة بالريال السعودي بقيمة 10 مليارات ريال، بعدما رفع حجم الإصدار من 5 مليارات ريال، مدفوعًا بإقبال المستثمرين، إذ بلغت طلبات الاكتتاب نحو 13.59 مليار ريال.

وأوضح البنك أن الإصدار يتضمن 10 ملايين صك بقيمة اسمية تبلغ 1,000 ريال للصك الواحد، وبعائد سنوي ثابت قدره 6.5% يُصرف على أساس ربع سنوي، مع إعادة تحديد العائد لأول مرة في أغسطس 2031، ثم كل خمس سنوات.

وأشار إلى أن الصكوك دائمة ولا تحمل تاريخ استحقاق نهائيًا، مع إمكانية استردادها اعتبارًا من الذكرى السنوية الخامسة وفقًا للشروط والأحكام.

وأضاف البنك أن حصيلة الإصدار ستستخدم في تعزيز رأس المال من الشريحة الأولى ودعم الأغراض المصرفية العامة، فيما سيتم إدراج الصكوك في السوق المالية السعودية "تداول" بعد استكمال الإجراءات النظامية.

ويعكس نجاح الإصدار قوة الطلب على أدوات التمويل الإسلامية وثقة المستثمرين في المركز المالي لبنك الرياض، في وقت يواصل فيه القطاع المصرفي السعودي تعزيز قواعده الرأسمالية لدعم النمو المستقبلي.

احتياطيات قطر الأجنبية تسجل مستوى قياسياً عند 262.2 مليار ريال

سجلت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي مستوىً قياسياً بلغ 262.2 مليار ريال بنهاية يوليو 2026، بزيادة سنوية نسبتها 1.1%، في مؤشر يعكس متانة الاقتصاد القطري وقدرته على دعم الاستقرار المالي وتعزيز ثقة المستثمرين.

وأظهرت بيانات المصرف المركزي ارتفاع الاحتياطيات الدولية الرسمية بنسبة 10.3% على أساس سنوي لتصل إلى 220.5 مليار ريال، مدعومة بزيادة مكونات الاحتياطي، وفي مقدمتها الذهب والأرصدة لدى البنوك الأجنبية.

وشهد مخزون الذهب نمواً بنحو 11.63 مليار ريال ليصل إلى 55.79 مليار ريال، فيما قفزت الأرصدة لدى البنوك الأجنبية إلى 66.48 مليار ريال مقارنة مع 11.75 مليار ريال قبل عام، كما ارتفع رصيد ودائع حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي إلى 5.2 مليار ريال.

وأكد خبراء اقتصاديون أن هذا المستوى القياسي من الاحتياطيات يعزز قدرة قطر على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، ودعم استقرار الريال القطري، وتغطية الواردات لفترات طويلة، فضلاً عن تعزيز جاذبية الاقتصاد أمام المستثمرين في ظل المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية.

وأشاروا إلى أن قوة الاحتياطيات تمثل خط الدفاع الأول للاقتصاد الوطني، وتسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المالي، ودعم استمرارية النمو، وترسيخ مكانة قطر كواحدة من أكثر الاقتصادات استقراراً في المنطقة.

الديار القطرية تطلق المرحلة الأولى من مشروع "علم الروم" في مصر

أعلنت شركة الديار القطرية انطلاق المرحلة الأولى من مشروع "علم الروم" بالساحل الشمالي في مصر، أحد أكبر المشاريع العمرانية والسياحية المتكاملة في المنطقة، بإجمالي استثمارات تصل إلى 29.7 مليار دولار على مستوى المشروع، منها 3.5 مليار دولار استثمارات نقدية مباشرة، على أن يبدأ تسليم المرحلة الأولى في عام 2030.

وجاء الإعلان خلال زيارة رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي إلى موقع المشروع، حيث اطّلع على المخطط العام والجدول الزمني للتنفيذ، في خطوة تعكس الزخم المتواصل للاستثمارات القطرية في السوق المصرية.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، الشيخ حمد بن طلال آل ثاني، إن المرحلة الأولى تمثل نموذجًا لمدينة ساحلية عالمية تعتمد أحدث معايير التخطيط العمراني والاستدامة، مؤكدًا التزام الشركة بتسليمها وفق الجدول الزمني المحدد بحلول عام 2030.

وأوضح أن المشروع يهدف إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات وتعزيز القطاع السياحي، من خلال تطوير وجهة متكاملة تجمع بين الاستخدامات السكنية والسياحية والتجارية والترفيهية، بالتعاون مع نخبة من بيوت الخبرة العالمية في مجالات التصميم والتخطيط والبنية التحتية.

ويمتد المشروع على مساحة 20.58 مليون متر مربع، ويطل على البحر المتوسط عبر ممشى بحري بطول 7.2 كيلومتر، فيما تشمل المرحلة الأولى مساحة 4 ملايين متر مربع، تضم شاطئًا بطول كيلومترين، وبحيرات طبيعية وصناعية، ومرسى لليخوت، وأربعة فنادق توفر أكثر من 1000 غرفة، إلى جانب مرافق رياضية وتجارية وترفيهية.

ومن المتوقع أن توفر المرحلة الأولى نحو 30 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، باستثمارات تبلغ 220 مليار جنيه مصري، بما يدعم الاقتصاد المحلي ويعزز مشاركة شركات المقاولات المصرية والعالمية.

ويضم المخطط العام للمشروع 22 كيلومترًا من البحيرات المفتوحة على البحر، ومرسى دوليًا يستوعب 370 يختًا، وملعب جولف عالمي، وأكثر من 3500 غرفة فندقية، بما يعزز طموح المشروع للتحول إلى مركز إقليمي لسياحة اليخوت والرياضات والفعاليات العالمية.

ويعتمد المشروع مفهوم المدينة القابلة للمشي، مع شبكة متكاملة للمشاة والدراجات وحلول التنقل الذكي، إضافة إلى تطبيق معايير الاستدامة البيئية، مستفيدًا من موقعه الاستراتيجي بالقرب من مطاري رأس الحكمة ومرسى مطروح، وارتباطه بالطريق الساحلي الدولي وخط القطار الكهربائي السريع.

البحرين تعزز زخم القطاع السياحي وتوسع حضورها في سياحة المعارض والمؤتمرات

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكد مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض مواصلة تنفيذ الخطط والمبادرات الداعمة لنمو القطاع السياحي، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، بما يسهم في ترسيخ مكانة مملكة البحرين وجهة سياحية رائدة إقليميًا ودوليًا.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري الثالث للمجلس لعام 2026، برئاسة وزيرة السياحة رئيس مجلس إدارة الهيئة فاطمة الصيرفي، وبحضور الرئيس التنفيذي للهيئة سارة بوحجي.

واستعرض المجلس مؤشرات أداء القطاع السياحي خلال الربع الثاني من 2026، ومسارات تطويره والمبادرات الرامية إلى تعزيز مرونته واستدامة نموه، إلى جانب نتائج الحملات التسويقية والترويجية الهادفة إلى استقطاب المزيد من الزوار.

وأكدت الصيرفي أهمية مواصلة تطوير المشاريع والمبادرات النوعية وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، بما يدعم نمو السياحة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمملكة.

كما ناقش المجلس روزنامة الفعاليات المقبلة ومستجدات المشاريع الاستراتيجية، إلى جانب خطط تطوير سياحة الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض (MICE)، واستعرض تطورات مركز البحرين العالمي للمعارض وجهوده في استقطاب واستضافة الفعاليات والمعارض والمؤتمرات الكبرى.

البحرين وماليزيا تبحثان توظيف «الفورمولا ١» لتعزيز الحركة السياحية

بحثت هيئة البحرين للسياحة والمعارض مع هيئة السياحة الماليزية تعزيز التعاون السياحي بين البلدين، وتطوير مبادرات مشتركة في التسويق والترويج، بالتزامن مع الاستعدادات لاستضافة ماليزيا سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا وان في أكتوبر المقبل.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض سارة بوحجي، مع المدير العام لهيئة السياحة الماليزية محمد أميرول ريزال عبد الرحيم، خلال زيارة بوحجي إلى ماليزيا.

وتركزت المباحثات على أوجه التنسيق المرتبطة باستضافة حلبة سيبانغ الدولية سباق جائزة البحرين الكبرى للفورمولا وان خلال الفترة من 2 إلى 4 أكتوبر 2026، والبرامج الترويجية والسياحية المصاحبة للحدث.

وبحث الجانبان آليات الاستفادة من الزخم الذي توفره الفعاليات الرياضية العالمية في تحفيز الحركة السياحية، والترويج للبحرين وماليزيا كوجهتين سياحيتين، والعمل على استقطاب مزيد من الزوار.

كما اتفق الجانبان على مواصلة التنسيق وتبادل الخبرات في التسويق والترويج السياحي، وتطوير فرص التعاون التي تعزز الروابط السياحية بين البلدين، مع التركيز على توظيف الفعاليات الدولية الكبرى كأداة لتنشيط القطاع السياحي.

طائرة "سي 919" الصينية تنفذ أول رحلة تجارية دولية

أكملت طائرة الركاب الصينية (C919) أول رحلة تجارية دولية منتظمة لها، في خطوة جديدة ضمن مساعي الصين لبناء صناعة طيران قادرة على منافسة "بوينغ" و"إيرباص" في سوق الطائرات ذات الممر الواحد.

وأقلعت الطائرة، التي تنتجها شركة "كوماك" وتشغلها "إير تشاينا"، من بكين إلى العاصمة المنغولية أولان باتور، لتنقل برنامج (C919) من مرحلة التشغيل المحلي إلى بداية حضوره على الخطوط الدولية.

وكانت الطائرة قد دخلت الخدمة التجارية في مايو 2023 على الخطوط الداخلية الصينية، قبل أن تتوسع تدريجيًا، فيما تعتزم «إير تشاينا» تشغيل رحلة يومية على خط بكين–أولان باتور، ما يمنح البرنامج أول تشغيل دولي منتظم.

وتستهدف (C919) منافسة طائرتي "بوينغ 737" و"إيرباص A320" في سوق الطائرات ضيقة البدن، مستفيدة من ضخامة السوق الصينية لبناء قاعدة تشغيلية قبل التوسع عالميًا. إلا أن دخول الأسواق الدولية على نطاق واسع لا يزال يتطلب الحصول على الاعتمادات التنظيمية في الولايات المتحدة وأوروبا.

ورغم تقديمها باعتبارها أبرز مشروع صيني في صناعة الطائرات التجارية، لا تزال الطائرة تعتمد على عدد من المكونات والأنظمة المستوردة، ما يعكس استمرار التحديات أمام بكين في بناء سلسلة توريد محلية متكاملة.

وتتجاوز أهمية (C919) الجانب التجاري، إذ تمثل جزءًا من استراتيجية الصين لتطوير الصناعات المتقدمة وتقليل الاعتماد على الموردين الغربيين.

ومع ذلك، فإن نجاحها العالمي سيظل مرهونًا بالحصول على الاعتمادات الدولية، وبناء شبكة صيانة ودعم قادرة على منافسة ما طورته "بوينغ" و"إيرباص" على مدى عقود.

مراكش تستضيف «AI-MEDx 2026» لبحث مستقبل الطب المدعوم بالذكاء الاصطناعي

تستعد مدينة مراكش المغربية لاستضافة قمة AI-MEDx 2026 خلال الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر، بمشاركة أطباء وباحثين وخبراء في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الطبية، إلى جانب شركات ناشئة ومستثمرين ومؤسسات صحية، لمناقشة مستقبل الذكاء الاصطناعي في الطب والرعاية الصحية.

وتقام القمة هذا العام تحت شعار «الذكاء الاصطناعي في الطب مع القابلية للتفسير» (Explainability)، في تركيز على أهمية أن تكون مخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي مفهومة وقابلة للتفسير من قبل الأطباء والمرضى، بما يعزز الثقة في استخدامها داخل القطاع الصحي.

ويتناول البرنامج موضوعات تشمل الذكاء الاصطناعي السريري والتوليدي، والتصوير والتشخيص الطبي، والطب الدقيق، والتحليلات التنبؤية، والصحة الرقمية، والمستشفيات الذكية، والروبوتات، إلى جانب قضايا الحوكمة والأخلاقيات والأمن السيبراني.

كما تتيح القمة للباحثين تقديم أوراقهم العلمية، على أن تُنشر الأبحاث المقبولة في كتاب أعمال المؤتمر عبر Atlantis Press التابعة لـSpringer Nature، بما يعزز الربط بين البحث العلمي والتطبيقات الطبية.

ويتضمن الحدث معرض AI-MEDx Expo لعرض أحدث حلول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الطبية، إضافة إلى AI-MEDx Awards لتكريم المشاريع المتميزة، وفعالية MedXathon بالشراكة مع Replit، التي تهدف إلى تمكين الأطباء من تطوير حلول وتطبيقات رقمية لمعالجة التحديات السريرية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي.

ويمثل AI-MEDx 2026 منصة تجمع بين البحث العلمي والتطبيق الطبي والاستثمار، مع التركيز على بناء شراكات جديدة وتعزيز الابتكار في قطاع الرعاية الصحية، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى حلول تعتمد على البيانات والذكاء الاصطناعي مع ضمان الشفافية وحماية البيانات والثقة في القرارات الطبية.

مختبر "بنفت" بجامعة البحرين يعزز حضوره في أبحاث الذكاء الاصطناعي

المنامة - المنصة الاقتصادية

سجل مختبر بنفت المتقدم للذكاء الاصطناعي والحوسبة بجامعة البحرين نموًا لافتًا في نشاطه البحثي والتطبيقي، بعدما أسهم في إنجاز ونشر 53 بحثًا ودراسة علمية حصدت 269 استشهادًا خلال الفترة من 2022 إلى 2025، فيما ارتفع إنتاجه البحثي بنسبة 47% خلال عام 2025.

ونُشرت أبحاث المختبر عبر منصات ودور نشر علمية عالمية، من بينها Springer وElsevier وIEEE وMDPI، وتناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تشخيص أورام الدماغ وتحليل الصور الطبية، والمدن الذكية وإدارة الحركة المرورية، وأمن إنترنت الأشياء، إلى جانب الكشف المبكر عن أمراض النباتات والطاقة الشمسية وعلوم المواد والكيمياء الحاسوبية.

ويأتي المختبر ثمرة شراكة استراتيجية بين شركة بنفت وجامعة البحرين، بهدف ربط البحث الأكاديمي بالتطبيقات العملية، وتوفير بنية حوسبية متقدمة تدعم الباحثين وتطوير حلول تقنية قابلة للاستخدام في القطاعات المختلفة.

وحظي المختبر بتقدير دولي بعدما سلط تقرير اليونسكو لتقييم جاهزية البحرين للذكاء الاصطناعي الضوء عليه بوصفه نموذجًا داعمًا للابتكار وبناء القدرات الوطنية، كما أسهم في فوز جامعة البحرين بجائزة التميز للحكومة الإلكترونية لعام 2025 عن مشروع "منظومة الابتكار الرقمي".

وتجاوز عدد الحسابات المسجلة في المختبر 700 حساب، فيما استفاد من خدماته 285 باحثًا، إضافة إلى دعمه مشروعين لشركتين ناشئتين في تحليل الصور الطبية وتطوير مساعد ذكي لتوثيق الاجتماعات.

"بنفت" تعتمد منصة "أمان" لتعزيز الامتثال ومكافحة الجرائم المالية

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقعت شركة بنفت اتفاقية خدمات مع شركة «أمان» لاعتماد منصتها المتخصصة في الامتثال وإدارة مخاطر الجرائم المالية، في خطوة تستهدف تطوير أدوات العناية الواجبة ومكافحة غسل الأموال ورفع كفاءة العمليات التنظيمية لدى الشركة.

وبموجب الاتفاقية، ستعتمد بنفت منصة «أمان» المدعومة من شركة Themis العالمية المتخصصة في إدارة الجرائم المالية، لإدارة ومتابعة الأنشطة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال والامتثال ومخاطر الجرائم المالية.

وتجمع المنصة في بيئة موحدة مجموعة من الوظائف تشمل التسجيل، والعناية الواجبة، والفحص، وتقييم المخاطر، بما يوفر رؤية أكثر شمولًا للملفات والحالات والتقييمات، ويدعم اتخاذ القرارات بصورة أسرع وأكثر اتساقًا.

كما يهدف اعتماد المنصة إلى تقليل الاعتماد على الإجراءات المتفرقة، ورفع مستوى الدقة والكفاءة في المراجعات التنظيمية، وتحسين القدرة على متابعة المخاطر والاستجابة لها في الوقت المناسب.

وتأتي الاتفاقية في وقت تتزايد فيه أهمية تقنيات الامتثال الرقمي RegTech في القطاع المالي، مع توسع المؤسسات في استخدام الحلول المؤتمتة لتحليل البيانات، وتقييم المخاطر، ومراقبة العمليات، وتقليل الوقت اللازم لإجراءات العناية الواجبة والامتثال.

ومن شأن اعتماد بنفت لمنصة موحدة في هذا المجال أن يدعم قدرتها على التعامل مع متطلبات الامتثال بصورة أكثر تكاملًا، ويعزز جاهزيتها لمواجهة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية ضمن بيئة المدفوعات والخدمات المالية الرقمية.

البحرين تستضيف «مستقبل التكنولوجيا المالية 2026» في أكتوبر

تستعد مملكة البحرين لاستضافة النسخة الرابعة من منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026 يومي 7 و8 أكتوبر المقبل في مركز البحرين العالمي للمعارض، بمشاركة قيادات مالية عالمية ومستثمرين ورواد ابتكار وصناع قرار، لمناقشة التحولات التي تعيد رسم مستقبل الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

وينظم المنتدى مجلس التنمية الاقتصادية، بدعم من مصرف البحرين المركزي وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، فيما تتولى «فوربس الشرق الأوسط» إعداد برنامج وأجندة الحدث.

ويركز المنتدى في نسخته الرابعة على التحديات والفرص الاستثمارية التي يشهدها القطاع، والمسارات العملية لتحقيق النمو، وتعزيز التكامل بين الأنظمة المالية والأطر التنظيمية والبنية التحتية، إلى جانب استكشاف فرص جديدة للتعاون والابتكار.

وقال الرئيس التنفيذي للتسويق والاتصال بمجلس التنمية الاقتصادية محمد العلوي إن المنتدى رسخ مكانته كأحد أبرز فعاليات التكنولوجيا المالية، في ظل ما تتمتع به البحرين من بيئة حيوية للخدمات المالية والتكنولوجيا ودعم مؤسسي متواصل لتطوير القطاع.

وأشار إلى أن برنامج المنتدى، الذي يتضمن جلسات رئيسية وحلقات نقاشية ومعارض، يوفر منصة لتبادل المعرفة وبناء الشراكات في وقت يشهد فيه القطاع المالي العالمي تحولات عميقة، لافتًا إلى أن مساهمة الخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي للبحرين تجاوزت 17%.

من جانبها، قالت الرئيسة التنفيذية ورئيسة تحرير «فوربس الشرق الأوسط» خلود العميان إن المنتدى سيجمع قيادات عالمية من المستثمرين والجهات التنظيمية ورواد الابتكار للمساهمة في رسم ملامح مستقبل الخدمات المالية، وتعزيز مكانة البحرين كمركز رائد للتكنولوجيا المالية.

وتستند البحرين في تطوير قطاعها المالي إلى منظومة تشريعية متقدمة وتعاون بين القطاعين العام والخاص، فيما يسعى المنتدى إلى تحويل هذه المقومات إلى فرص للتعاون والاستثمار والنمو، وبناء علاقات استراتيجية بين المؤسسات المالية والمستثمرين وصناع القرار.

stc pay تطلق «Secure Approve» لتعزيز أمان المدفوعات الرقمية في البحرين

أعلنت stc pay البحرين إطلاق خاصية stc pay Secure Approve للمصادقة الفورية على عمليات الدفع الإلكتروني بالبطاقات، لتصبح أول مزود محلي لخدمات التكنولوجيا المالية يتيح اعتماد المعاملات مباشرة عبر التطبيق بدلاً من رموز التحقق لمرة واحدة OTP.

وتتيح الخاصية للعملاء الاطلاع على اسم المتجر وقيمة المعاملة داخل تطبيق stc pay قبل الموافقة عليها أو رفضها، بما يوفر مستوى أعلى من الحماية والشفافية ويحد من المخاطر المرتبطة بالتصيد الاحتيالي واعتراض رموز التحقق أو الاحتيال الناتج عن استبدال شرائح الاتصال.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة stc pay البحرين ميتن زافراك إن الأمان الرقمي يمثل ركيزة أساسية في استراتيجية الشركة، مؤكدًا أن الخاصية الجديدة تمنح العملاء تحكمًا أكبر في معاملاتهم، وتعزز الثقة في منظومة المدفوعات الرقمية وتدعم تطور قطاع التكنولوجيا المالية في المملكة.

وتتوفر Secure Approve لجميع عملاء stc pay دون تسجيل مسبق أو إجراءات إضافية، حيث يتم تفعيلها تلقائيًا عند تنفيذ أول عملية شراء إلكترونية باستخدام إحدى بطاقات stc pay.

وتأتي الخطوة ضمن استراتيجية الشركة لتطوير منظومة مدفوعات رقمية أكثر أمانًا وتكاملاً، ونقل عملية المصادقة بالكامل إلى داخل التطبيق بما يوفر تجربة دفع أكثر سهولة وموثوقية.

أرباح «ترافكو» ترتفع 27% إلى 1.14 مليون دينار في النصف الأول

حققت مجموعة ترافكو صافي أرباح عائدة إلى المساهمين بقيمة 1.14 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 27% مقارنة مع 891 ألف دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، رغم تحديات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف النقل الناجمة عن الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.
وارتفعت ربحية السهم إلى 15 فلسًا مقابل 12 فلسًا، فيما زاد إجمالي الدخل الشامل للمساهمين بنسبة 23% إلى 1.39 مليون دينار.
ما خلال الربع الثاني، فسجلت المجموعة أرباحًا صافية بقيمة 297 ألف دينار، بانخفاض 4% على أساس سنوي، بينما قفز إجمالي الدخل الشامل 90% إلى 971 ألف دينار.
وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 29.94 مليون دينار بنهاية النصف الأول، بارتفاع 1% عن نهاية 2025، فيما تراجعت الموجودات 1% إلى 55.99 مليون دينار.

وقال رئيس مجلس الإدارة إبراهيم زينل إن المجموعة تمكنت من تحقيق نتائج أفضل خلال النصف الأول بفضل توافر مخزون كافٍ من السلع الأساسية، رغم اضطرابات سلاسل الإمداد والارتفاع الكبير في أجور النقل.
من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي عزام مطرجي أن المجموعة عملت على ضمان استمرارية توفير السلع والمساهمة في الأمن الغذائي لمملكة البحرين، مشيرًا إلى أن توافر مخزون جيد ساعد على وصول المنتجات إلى المستهلكين عبر قنوات البيع الإلكتروني والمنافذ التقليدية.

أرباح «دلمون للدواجن» تتراجع 34.8% في النصف الأول مع ارتفاع كلفة المواد الخام والشحن

سجلت شركة دلمون للدواجن صافي أرباح بلغ 384.3 ألف دينار بحريني خلال النصف الأول من عام 2026، بانخفاض 34.83% مقارنة مع 589.8 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، متأثرة بارتفاع أسعار المواد الخام وتكاليف الشحن واضطرابات سلاسل الإمداد، فيما أظهرت نتائج الربع الثاني تحسنًا مع نمو الأرباح بنسبة 13.4%.
وحافظت إيرادات النصف الأول على استقرارها عند 10.520 مليون دينار بزيادة طفيفة بلغت 0.14%، إلا أن ارتفاع تكلفة المبيعات بنسبة 4.09% إلى 9.875 مليون دينار ضغط على هوامش الربحية، ما أدى إلى تراجع صافي أرباح العمليات بنسبة 48.56% إلى 278.6 ألف دينار.
كما انخفض العائد الأساسي للسهم إلى 12.56 فلسًا مقابل 19.28 فلس، وتراجع مجموع الدخل الشامل بنسبة 62.71% إلى 343.9 ألف دينار.
وفي المقابل، ارتفع صافي ربح الربع الثاني إلى 240.9 ألف دينار مقارنة مع 212.4 ألف دينار قبل عام، بدعم من نمو دخل الاستثمارات بنسبة 56.89%، رغم استقرار المبيعات وارتفاع تكلفة المبيعات والمصروفات التشغيلية.
وعلى مستوى المركز المالي، ارتفعت موجودات الشركة بنسبة 5.77% إلى 19.772 مليون دينار، فيما استقرت حقوق المساهمين عند 16.033 مليون دينار.

وأكد رئيس مجلس الإدارة عصام زينل أن اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكلفة المواد الخام شكّلت أبرز التحديات خلال الفترة، مشيرًا إلى أن الشركة نجحت في الحفاظ على مستويات الإنتاج عبر تنويع مصادر التوريد، فيما أوضح الرئيس التنفيذي عبدالهادي ميرزا أن الجهود التشغيلية ضمنت استمرار تزويد السوق المحلية بالمنتجات دون انقطاع.
وتعكس النتائج استمرار استقرار المبيعات، مقابل ضغوط واضحة على الربحية نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج، التي ظلت العامل الأكثر تأثيرًا في أداء الشركة خلال النصف الأول من العام.

"المطاحن" ترفع أرباحها 3% إلى 695 ألف دينار في النصف الأول رغم قفزة التكاليف

المنامة - المنصة الاقتصادية

حققت شركة البحرين لمطاحن الدقيق «المطاحن» صافي ربح بلغ 695 ألف دينار بحريني خلال النصف الأول من 2026، بارتفاع 3% مقارنة مع 676.6 ألف دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، رغم الضغوط التي تعرضت لها العمليات التشغيلية نتيجة ارتفاع تكلفة المبيعات والمصروفات والتداعيات المرتبطة بالظروف الجيوسياسية.

واعتمد مجلس إدارة الشركة، المدرجة في بورصة البحرين تحت رمز التداول «BFM»، برئاسة باسم الساعي، البيانات المالية للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2026 خلال اجتماعه المنعقد الأربعاء.

وتكشف النتائج عن تباين واضح بين صافي الربحية والأداء التشغيلي؛ إذ نجحت الشركة في تسجيل نمو طفيف في صافي أرباح النصف الأول، في الوقت الذي انخفض فيه الربح من العمليات بنسبة 51%، ما يعكس حجم الضغوط التي واجهتها أعمالها الأساسية خلال الفترة.

وسجلت «المطاحن» صافي ربح بقيمة 293.9 ألف دينار خلال الربع الثاني، مقابل 974.5 ألف دينار في الفترة نفسها من 2025، بانخفاض حاد بلغ 70%.

وأرجعت الشركة هذا التراجع إلى ارتفاع تكلفة المبيعات والمصروفات التشغيلية، إلى جانب التكاليف الناجمة عن الظروف الجيوسياسية وتأثيرها في عوائد الاستثمارات. وتراجعت ربحية السهم إلى 11.84 فلس خلال الربع الثاني، مقابل 39.25 فلس قبل عام.

وكان التأثير أكثر وضوحًا على مستوى النشاط التشغيلي، إذ هبط الربح من العمليات بنسبة 93% إلى 46.4 ألف دينار فقط، مقارنة مع 703.2 ألف دينار في الربع الثاني من العام الماضي.

وانخفضت مبيعات الشركة خلال الربع الثاني بنسبة 3.5% إلى 1.69 مليون دينار، مقابل 1.75 مليون دينار في الفترة المقابلة من 2025.

وأرجعت «المطاحن» التراجع إلى انخفاض الكميات المباعة بعد الارتفاع الذي سجلته المبيعات خلال الربع الأول بالتزامن مع الظروف الجيوسياسية.

ويشير ذلك إلى أن جزءًا من الطلب جرى تقديمه إلى الأشهر الأولى من العام، قبل أن تعود مستويات المبيعات إلى التراجع خلال الربع الثاني.

وعلى مستوى الأشهر الستة الأولى مجتمعة، ارتفعت المبيعات بنسبة 1% إلى 3.74 مليون دينار، مقارنة مع 3.69 مليون دينار في الفترة نفسها من 2025.

باسم الساعي

لكن ارتفاع الإيرادات لم ينعكس على الربحية التشغيلية، إذ انخفض الربح من العمليات إلى 330.1 ألف دينار، مقابل 671 ألف دينار قبل عام، بتراجع 51%.

وعزت الشركة ذلك إلى ارتفاع التكاليف والمصروفات، بالإضافة إلى انخفاض عوائد الدعم المرتبطة بمنتجات الطحين والنخالة المستوردة.

وبلغ العائد الأساسي والمخفض للسهم في النصف الأول 28 فلسًا، مقارنة مع 27.26 فلس في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وفي الميزانية العمومية، ارتفع إجمالي موجودات الشركة بنسبة 13% منذ نهاية 2025 ليصل إلى 46.18 مليون دينار، مقابل 40.69 مليون دينار.

كما ارتفعت حقوق الملكية بصورة طفيفة بنسبة 0.2% إلى 27.44 مليون دينار، مقارنة مع 27.39 مليون دينار في نهاية ديسمبر، وذلك بعد حسم أرباح المساهمين ومخصص الأعمال الخيرية.

وقال رئيس مجلس الإدارة باسم الساعي إن جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين كانت ركيزة أساسية في التعامل مع التحديات وضمان استمرارية عمليات الشركة، مشددًا على أهمية دور «المطاحن» في دعم استقرار الأمن الغذائي في مملكة البحرين.

وتعكس نتائج النصف الأول قدرة الشركة على الحفاظ على صافي الربحية رغم الضغوط الاستثنائية، إلا أن الانخفاض البالغ 51% في الأرباح التشغيلية، و93% خلال الربع الثاني منفردًا، يضع تطورات تكاليف المبيعات والمصروفات وعوائد الدعم والاستثمارات في صدارة المؤشرات التي ستحدد أداء «المطاحن» خلال النصف الثاني من العام.

ليست الذهب ولا الألماس

أغلى مادة في العالم تساوي نحو 60 تريليون دولار للغرام

عندما نتحدث عن أغلى المواد في العالم، يتجه التفكير عادة إلى الذهب أو الألماس، لكن القائمة الحقيقية تضم مواد ترتبط بالفيزياء النووية واستكشاف الفضاء والحوسبة الكمية، وتصل قيمتها النظرية إلى ملايين، بل تريليونات الدولارات للغرام. ولا تمثل هذه الأرقام أسعارًا تجارية، بل تعكس تكلفة إنتاج كميات متناهية الصغر أو تنفيذ مهمات علمية معقدة.

ويأتي الهيليوم-3 ضمن المواد النادرة بقيمة تقدر بنحو 96 ألف دولار للغرام، مع توقعات بارتفاعها مستقبلًا، ويستخدم في تطبيقات مثل الحوسبة الكمية وأجهزة كشف النيوترونات، كما يُنظر إليه كوقود محتمل للاندماج النووي.

أما الأنواع الاستثنائية من الزمرد والياقوت والياقوت الأزرق فقد تصل قيمتها إلى 483 ألف دولار للغرام، فيما يبلغ سعر الألماس الأحمر نحو 4.7 مليون دولار للغرام بفضل ندرته الشديدة.

وتبلغ القيمة التقديرية لعينات الكويكب «بينو» نحو 9.6 مليون دولار للغرام، لكن الرقم يعكس تكلفة المهمة الفضائية التي أعادت العينات إلى الأرض أكثر من كونه سعرًا للمادة نفسها. كما تصل قيمة نظير كاليفورنيوم-252 إلى 25.6 مليون دولار للغرام، ويستخدم في تطبيقات نووية وصناعية متخصصة.

وتتجاوز بعض أنواع الفوليرينات المحتوية على ذرات النيتروجين قيمة 134 مليون دولار للغرام، نظرًا لاستخداماتها البحثية المحتملة في التقنيات الكمية وأجهزة القياس فائقة الدقة.

وتبقى المادة المضادة الأغلى على الإطلاق، إذ تقدر تكلفة إنتاج غرام واحد منها بنحو 59.8 تريليون دولار، نتيجة التعقيد الهائل في إنتاجها وتخزينها داخل مسرعات الجسيمات، وليس لأنها تباع بهذا السعر في الأسواق.

وتؤكد هذه القائمة أن قيمة المواد لم تعد ترتبط بالندرة الطبيعية وحدها، بل أيضًا بالتكنولوجيا والطاقة والوقت اللازم لإنتاجها، ما يعكس تحول مفهوم «المواد الثمينة» من المعادن والأحجار الكريمة إلى مواد قد تقود مستقبل الطاقة والطب والتقنيات المتقدمة واستكشاف الكون.

"الطاقة الدولية" تتوقع تراجع الطلب على النفط بـ 1.6 مليون برميل يومياً

خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط بصورة حادة، متوقعة تراجعه بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا خلال 2026، مع انتقال تداعيات استمرار اضطراب الملاحة عبر مضيق هرمز من أزمة في الإمدادات إلى ضغوط مباشرة على الاستهلاك والنشاط الاقتصادي العالمي.

ويمثل التقدير الجديد خفضًا بنحو 510 آلاف برميل يوميًا مقارنة بتوقعات الوكالة الصادرة في يوليو، في مؤشر على تسارع ظاهرة «تدمير الطلب»، حيث تدفع أسعار الوقود المرتفعة وتكاليف النقل واضطرابات التجارة الشركات والمستهلكين إلى تقليص استهلاك الطاقة.

وتتوقع الوكالة استمرار الضغوط على الاستهلاك خلال معظم العام، قبل عودة الطلب إلى النمو في الربع الأخير إذا تحسنت ظروف السوق والإمدادات.

وتكمن المفارقة في الأزمة الحالية في أنها تضرب العرض والطلب معًا؛ فاضطرابات مضيق هرمز تقلص كميات النفط المتاحة، بينما يؤدي ارتفاع تكاليف الطاقة وتباطؤ الاقتصاد إلى إضعاف الطلب. وفي أحدث تقديراتها، تتوقع الوكالة تراجع إمدادات النفط العالمية بنحو 4.3 مليون برميل يوميًا خلال 2026، مع استمرار الاضطرابات المرتبطة بالصراع في الشرق الأوسط، ما يبقي السوق في حالة عجز بين العرض والطلب.

وأدت حالة عدم اليقين إلى تقلبات حادة في أسعار النفط، إذ بات المتعاملون يوازنون بين نقص الإمدادات الذي يدعم الأسعار، وتراجع الطلب الذي يحد من استمرار ارتفاعها. ويفسر ذلك التقلبات الكبيرة التي شهدها خام برنت بعد تجاوزه مستوى 100 دولار للبرميل خلال مراحل من الأزمة قبل أن يتراجع لاحقًا.

ورغم أن الأسواق تمكنت من امتصاص جزء من الصدمة عبر خفض الواردات لدى بعض كبار المستهلكين، والاعتماد على طرق تصدير بديلة، والسحب من المخزونات النفطية، فإن هذه الإجراءات لا تلغي المخاطر، خصوصًا إذا استمرت الاضطرابات لفترة طويلة. وكانت وكالة الطاقة الدولية قد رصدت منذ مايو انخفاضًا في واردات الخام المنقولة بحرًا إلى الصين وعدد من الاقتصادات الآسيوية، بالتزامن مع تراجع نشاط المصافي واستهلاك بعض المنتجات النفطية.

وتزداد الضغوط أيضًا في أسواق المنتجات المكررة، حيث يؤدي تقييد طاقات التكرير والإمدادات إلى رفع تكلفة البنزين والديزل ووقود الطائرات، لينتقل أثر الأزمة من شركات النفط إلى المستهلك النهائي عبر ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج وأسعار السلع والخدمات.

وتؤكد الوكالة أن ظاهرة «تدمير الطلب» أصبحت أبرز سمات سوق النفط خلال الأزمة، إذ يدفع ارتفاع أسعار الطاقة الأسر إلى تقليل الاستهلاك، بينما تخفض الشركات إنتاجها أو تؤجل بعض أنشطتها. وكانت الوكالة تتوقع في مايو تراجع الطلب العالمي بنحو 420 ألف برميل يوميًا فقط خلال 2026، قبل أن ترفع تقديرات الانكماش تدريجيًا إلى 1.6 مليون برميل يوميًا، ما يعكس سرعة انتقال أثر الأزمة من جانب العرض إلى الاقتصاد الحقيقي.

وترى الوكالة أن استمرار الأزمة سيرفع مخاطر التضخم ويضغط على النمو العالمي، فيما تبقى إعادة انتظام تدفقات النفط عبر مضيق هرمز عاملًا رئيسيًا لاستقرار الإمدادات والأسعار، بينما قد يؤدي استمرار الاضطرابات إلى مزيد من استنزاف المخزونات وارتفاع تكلفة المنتجات النفطية وتعميق ظاهرة «تدمير الطلب».

قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة واللوجستيات تضيف 1.045 تريليون ريال للاقتصاد السعودية

كشف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية السعودي «ندلب» عن وصول مساهمة الأنشطة التابعة لقطاعاته إلى نحو 1.045 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي خلال 2025، في مؤشر على اتساع دور الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية في مسار تنويع الاقتصاد السعودي.

وبحسب تقرير يرصد أبرز إنجازات البرنامج منذ إطلاقه في 2019، شكلت الأنشطة غير النفطية نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما ساهمت قطاعات «ندلب» بنحو 39% من الأنشطة غير النفطية. ويرتكز البرنامج على استثمار الموقع الجغرافي للمملكة ومواردها الطبيعية لتحويلها إلى قوة صناعية ومركز لوجستي عالمي، بالتوازي مع رفع المحتوى المحلي وتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

وأظهر التقرير ارتفاع الصادرات غير النفطية بنسبة 14% خلال 2025 إلى 622.87 مليار ريال، مدفوعة بقفزة صادرات الآلات والمعدات الكهربائية بنسبة 89% إلى 80.9 مليار ريال، إلى جانب نمو صادرات الصناعات الكيماوية والمعادن والمنتجات الغذائية، بما يعكس تنويع قاعدة الصادرات وزيادة القيمة المضافة المحلية.

وفي جانب الاستثمار، بلغت الاستثمارات غير الحكومية المنجزة 775 مليار ريال بعد نموها 17% خلال العام، مع إضافة 110 مليارات ريال من الاستثمارات الجديدة في الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية. كما تجاوز الاستثمار التراكمي في المدن الاقتصادية والصناعية والمناطق الخاصة مستهدفاته ليصل إلى 1.466 تريليون ريال.

وسجل القطاع اللوجستي تطورًا ملحوظًا، إذ تقلص متوسط زمن الفسح الجمركي من 12 يومًا في 2016 إلى نحو ساعتين حاليًا، فيما ارتفع عدد المراكز اللوجستية إلى 24 مركزًا متجاوزًا المستهدف، بالتزامن مع استقطاب شركات عالمية لاتخاذ المملكة مركزًا إقليميًا لأعمالها في قطاعات التقنية واللوجستيات والتصنيع.

وفي قطاع الطاقة، ارتفعت مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 15.64%، مع تجاوز السعات المرتبطة باتفاقيات شراء الطاقة 43 غيغاواط، وبلوغ الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة 102 مليار ريال، بما يدعم تنويع مزيج الطاقة وتلبية احتياجات التوسع الصناعي.

كما ارتفع عدد المنشآت الصناعية إلى نحو 12,940 منشأة مقارنة مع 7,206 منشآت في 2016، بزيادة تقارب 80%، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة في الصناعات العسكرية 347 شركة. وقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي تمويلات تراكمية بقيمة 246 مليار ريال لدعم التوسع الصناعي والاستثمارات الجديدة.

وفي قطاع التعدين، ارتفعت القيمة التقديرية للثروات المعدنية إلى 9.4 تريليون ريال، مع انتقال المملكة إلى قائمة أفضل عشر دول عالميًا في جاذبية الاستثمار التعديني، مدعومة بالاكتشافات الجديدة وأعمال المسح الجيولوجي، في إطار توجه يستهدف تطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالمعادن وتعظيم القيمة المضافة.

كما ارتفع عدد المناطق الاقتصادية الخاصة إلى خمس مناطق بعد أن لم تكن هناك أي منطقة في 2016، ضمن جهود استقطاب الاستثمارات النوعية وتوفير بيئات تشغيلية متخصصة.

وتعكس حصيلة «ندلب» ترابطًا متزايدًا بين الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، إذ يقوم نموذج البرنامج على بناء سلسلة متكاملة تبدأ بالموارد والطاقة، مرورًا بالتصنيع، وتنتهي بالخدمات اللوجستية التي تربط المنتجات السعودية بالأسواق العالمية. وتشير النتائج إلى أن رهان المملكة على تنويع الاقتصاد يتحول تدريجيًا إلى قاعدة إنتاج واستثمار أوسع، فيما يبقى التحدي خلال المرحلة المقبلة في تحويل هذا التوسع إلى نمو مستدام في الإنتاجية والصادرات والقيمة المضافة المحلية.

«خليجي بنك» يؤهل 100 شاب بالقيادة والمهارات المالية والرقمية

اختتم خليجي بنك النسخة الأولى من «أكاديمية خليجي لقادة المستقبل»، التي نظمها بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، بمشاركة نحو 100 طالب وطالبة من المدارس والجامعات من عملاء حساب «أجيال».

وقدم البرنامج تجربة تدريبية مكثفة جمعت بين مهارات القيادة والثقافة المالية ومبادئ التمويل الإسلامي والمهارات الرقمية، من خلال ورش عمل وجلسات تطبيقية وأنشطة جماعية بإشراف متخصصين من BIBF.

وشملت محاور الأكاديمية بناء الشخصية ومهارات التواصل والعمل الجماعي، والتخطيط المالي الشخصي، والمبادئ الشرعية لإدارة الأموال والاستثمار، إلى جانب محاكاة التداول وتطبيقات تعريفية في الذكاء الاصطناعي، بهدف ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي ومتطلبات سوق العمل المستقبلية.

وقالت فاطمة أحمد آل بن علي، مدير إدارة الموارد البشرية في خليجي بنك، إن الأكاديمية ركزت على بناء قدرات الطلبة من منظور عملي ومستقبلي، وتوفير بيئة تحفزهم على التفكير والتواصل والعمل الجماعي واكتساب مهارات يمكن تطبيقها في حياتهم الأكاديمية والمهنية.

وأكدت أن الاستثمار في الشباب يمثل استثمارًا في رأس المال البشري الوطني، مشيرة إلى أن تمكينهم بالمهارات القيادية والمالية والرقمية يسهم في إعداد جيل أكثر استعدادًا للمشاركة في مسيرة التنمية الاقتصادية في البحرين.

ويأتي البرنامج ضمن مبادرات خليجي بنك لدعم التعليم وتمكين الشباب وتعزيز الثقافة المالية، والاستثمار في إعداد كوادر وطنية قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي والاقتصاد الرقمي.

"البركة الإسلامي" و"بحريننا" يعززان الثقافة المالية للشباب عبر "مختبر المال"

عزز بنك البركة الإسلامي شراكته المجتمعية مع المكتب التنفيذي للخطة الوطنية لتعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة "بحريننا"، من خلال دعم فعاليات مدينة شباب 2030 وتنفيذ مبادرات تستهدف تمكين الشباب ورفع مستوى الوعي المالي لديهم.

وجاء ذلك خلال زيارة وفد من البنك إلى مدينة شباب 2030، اطلع خلالها على البرامج والأنشطة التفاعلية التي يقدمها جناح "بحريننا" لتعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني لدى الشباب.

وضمن الشراكة، نظم الجانبان ورشة "مختبر المال"، التي ركزت على تعزيز الثقافة المالية ونشر مفاهيم الادخار والاستثمار والاستدامة المالية، من خلال أنشطة تفاعلية تجمع بين المعرفة والتطبيق، وتساعد الشباب على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا ومسؤولية.

أحمد سيادي يغادر منصب الرئيس التنفيذي لـ "كريدي مكس"

أحمد سيادي

أعلنت شركة كريدي مكس مغادرة رئيسها التنفيذي أحمد عبدالرحمن سيادي منصبه، على أن يكون الخميس 13 أغسطس 2026 آخر يوم عمل له في الشركة.

وقال رئيس مجلس إدارة كريدي مكس ياسر الشريفي إن سيادي أسهم خلال فترة قيادته للشركة في التعامل مع تحديات السوق، وتسريع مسيرة التحول الرقمي، وتطوير خدمات العملاء، إلى جانب تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي دعمت مسار الشركة وأرست قاعدة لمواصلة النمو.

وأضاف أن مجلس الإدارة يقدّر ما قدمه سيادي من تفانٍ ونزاهة وإسهامات خلال فترة توليه المسؤولية، متمنيًا له التوفيق في المرحلة المقبلة من مسيرته المهنية.

من جانبه، قال سيادي إنه يعتز بقيادة فريق كريدي مكس والعمل معه، مشيرًا إلى أن المرحلة الماضية شهدت التعامل مع تحديات السوق، وتطوير الخدمات الرقمية، وتنفيذ عدد من الأهداف الاستراتيجية.

وأضاف أن ما تحقق خلال الفترة الماضية أسس قاعدة قوية يمكن البناء عليها لدعم نمو الشركة واستمرار نجاحها مستقبلًا.

ولم يتضمن الإعلان تفاصيل بشأن تعيين رئيس تنفيذي جديد أو الإعلان عن ترتيب إداري مؤقت لقيادة الشركة بعد مغادرة سيادي.

ميخالسكي رئيسًا للتدقيق الداخلي لمجموعة ABC

أعلن بنك ABC تعيين مارك ميخالسكي رئيسًا للتدقيق الداخلي للمجموعة، في خطوة تستهدف تعزيز منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالتزامن مع مواصلة المجموعة تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية.

وسيتولى ميخالسكي قيادة أعمال التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة، على أن يرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، بما يعزز استقلالية الوظيفة الرقابية ودورها في تقييم فعالية أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية.

ويأتي التعيين مستندًا إلى خبرة دولية واسعة يمتلكها ميخالسكي في التدقيق الداخلي والخدمات المالية، تمتد عبر المملكة المتحدة وآسيا وأميركا الشمالية، وتشمل قطاعات الخدمات المصرفية الاستثمارية والتجارية وإدارة الثروات والأصول.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك ABC بول جينينغز إن ميخالسكي يمتلك خبرة عميقة في التدقيق الداخلي وسجلًا مهنيًا اكتسبه من العمل عبر عدد من المؤسسات والأسواق المالية الكبرى، مشيرًا إلى أن تعيينه سيسهم في تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي ودعم المجموعة خلال تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية.

من جانبه، قال ميخالسكي إنه يتطلع إلى توظيف خبرته في منصبه الجديد وبناء علاقات قوية عبر مختلف قطاعات المجموعة، إلى جانب تقديم رؤى وتقييمات مستقلة تسهم في دعم تقدم بنك ABC وتحقيق طموحاته.

بول جينينغز

مارك ميخالسكي

ويحمل ميخالسكي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من Henley Business School، وماجستير في التمويل التطبيقي من University of Melbourne، إلى جانب درجة البكالوريوس في المحاسبة والحوسبة من Monash University، كما يحمل اعتماد مدقق نظم المعلومات «CISA».

ويعكس التعيين أهمية التدقيق الداخلي كأحد خطوط الدفاع الرئيسية للمؤسسات المالية، خصوصًا مع توسع الأعمال وتعقّد البيئة التنظيمية والمخاطر التشغيلية والمالية، حيث تتجاوز وظيفته مراجعة الالتزام لتشمل تقديم تقييم مستقل لمدى كفاءة أنظمة الرقابة والحوكمة وإدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

"حصادي" يمنح أكبر جائزة فردية في البحرين بقيمة 1.1 مليون دينار

المنامة - المنصة الاقتصادية

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين فوز السيدة علياء إبراهيم بالجائزة الكبرى لبرنامج "حصادي" والبالغة 1.1 مليون دينار بحريني، والتي تعد أكبر جائزة فردية في مملكة البحرين، وذلك خلال فعالية خاصة أقيمت في مجمع سيتي سنتر البحرين.

وكشف البنك عن اسم الفائزة بطريقة مبتكرة عبر عرض "تيفو" ضخم داخل المجمع، وسط حضور جماهيري، حيث فوجئت علياء بظهور اسمها قبل تسليمها الجائزة بحضور الإدارة التنفيذية وعدد من مسؤولي البنك.

وقال محمد زقوت، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين، إن الجائزة تجسد التزام البنك بمكافأة العملاء على ثقتهم وولائهم، مؤكدًا أن "حصادي" يسعى إلى جعل الادخار وسيلة لتحقيق الطموحات وإحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة العملاء.

وأكد زقوت مواصلة البنك تطوير برامجه ومنتجاته المصرفية وإطلاق مبادرات تعزز ثقافة الادخار، وترتقي بتجربة العملاء، وتدعم مكانة البنك في القطاع المصرفي البحريني.

من جانبها، وصفت علياء إبراهيم لحظة إعلان فوزها بأنها من أسعد لحظات حياتها، مشيرة إلى أن مبلغ 1.1 مليون دينار سيمثل نقطة تحول حقيقية تمكنها من تحقيق العديد من أحلامها وخططها المستقبلية.

كريدي مكس تطلق حملة صيفية بجوائز 6 ملايين نقطة «ثمين»

أعلنت كريدي مكس إطلاق حملتها الصيفية الجديدة لحاملي بطاقات ماستركارد وفيزا، مقدمةً جوائز بإجمالي 6 ملايين نقطة من برنامج مكافآت «ثمين» مقابل استخدام البطاقات في المعاملات الدولية.

وتستمر الحملة، التي انطلقت في 23 يوليو، حتى 23 سبتمبر 2026، ويحصل العملاء على فرصة واحدة لدخول السحب مقابل كل 100 دينار بحريني يتم إنفاقها دوليًا باستخدام بطاقات كريدي مكس.

وتتوزع الجوائز على 34 فائزًا، حيث يحصل فائزان على مليون نقطة «ثمين» لكل منهما، وفائزان على 500 ألف نقطة لكل منهما، فيما يفوز 30 عميلًا بـ100 ألف نقطة لكل فائز.

وقال محمد راشد السطيحي، رئيس الحسابات الاستراتيجية ورئيس إدارة تطوير الأعمال بالإنابة في كريدي مكس، إن الحملة تعكس حرص الشركة على مكافأة عملائها وتوفير قيمة إضافية عند استخدام بطاقاتهم دوليًا، ضمن توجهها لتقديم تجربة دفع مريحة وآمنة ومزايا تتناسب مع احتياجات العملاء.

وأكد أن كريدي مكس ستواصل تطوير مبادرات تجمع بين سهولة الدفع والمكافآت المجزية، بما يعزز تجربة العملاء ويواكب تطلعاتهم المتغيرة.

المنصة الاقتصادية

حيث تتحول الأخبار إلى فرص حقيقية

www.economyzone.net

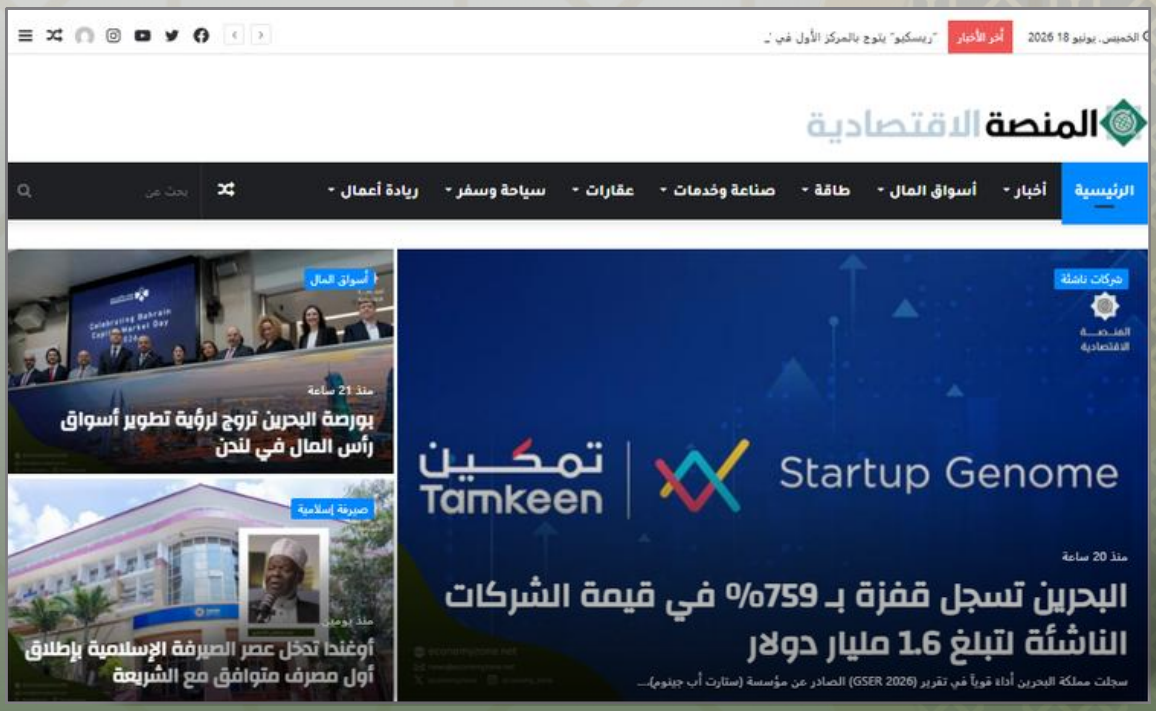

من البحرين إلى العالم..
تغطية على مدار الساعة لأهم أخبار الاقتصاد والأعمال والاستثمار في البحرين والخليج والعالم، مع تحليلات تساعدك على رؤية ما وراء الأرقام

economyzone

YouTube
economyzonechanal

news@economyzone.net +973 3662 2618